العمالة الأجنبية وآثارها السلبية على دول مجلس التعاون الخليجي

05
3

صوت البحرين
VOICE OF BAHRAIN
WWW.VOB.ORG

العمالة الأجنبية

حقوق الطبع محفوظة
لدار الحداثة

الطبعة الأولى
١٩٨٧

خالد بن محمد القاسمي

صوت البحرين
VOICE OF BAHRAIN
WWW.VOB.ORG

العمالة الأجنبية وآثارها السلبية على دول مجلس التعاون الخليجي

دار الحداثة
للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
ص.ب: ١٤٥٦٣٦ - تلفون: ٨٣٣٩٨٩ بيروت - لبنان

صوت البحرين
VOICE OF BAHRAIN
WWW.VOB.ORG

المقـــدّمة

يتناول هذا البحث واقع العمالة الأجنبية في الخليج العربي كظاهرة لها آثارها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ويلتزم بمفهوم (العمالة الأجنبية) الذي يعني : العمال الأجانب المهاجرين من مناشىء بلدان ـ غير عربية ـ وبالتالي يكون مصطلح (العمالة الوافدة) متضمناً للأولى مضافاً إليها العمالة العربية الوافدة .

إن العمالة الوافدة بصفة عامة ، والأجنبية منها بصفة خاصة ، تمثل ظاهرة حديثة العهد ، تزايدت كثافتها منذ تصحيح أسعار النفط في خريف عام ١٩٧٣ . بمكان أصبحت الظاهرة تنتظم كخاصية توغلت في واقع بلدان الخليج العربي أفرزت واقعاً جديداً ما كان له وجود وبالكيفية التي كشفت عنه دراسات وأبحاث عدة .

من مستلزمات البحث، تحديد إطاره الجغرافي ، ولقد حددنا هذا الإطار بدول مجلس التعاون الخليجي العربي ، وبقي أن نضع تفسيراً يبرر هذا التحديد علمياً .

هنالك ثلاثة (تعاريف) تحدد حصراً الدول التي تشملها تسمية (بلدان الخليج العربي) .

١ ـ المفهوم الإقتصادي ـ الإجتماعي : ويشمل الدول الست التالية :

١) دولة الامارات العربية المتحدة

٢) دولة البحرين

٣) المملكة العربية السعودية

٤) سلطنة عمان

٥) دولة قطر

٦) دولة الكويت

٢ ـ المفهوم الجغرافي : ويضم الجمهورية العراقية إضافة إلى الدول الست المذكورة في المفهوم الأول . لإعتبارات جغرافية .

٣ ـ المفهوم التاريخي : الذي يضم اليمن إضافة إلى الدول الست المذكورة في المفهوم الأول ، لإعتبارات تاريخية .

وثمة أمران يجعلان الباحث يأخذ بالمفهوم الأول دون المفهومين الآخرين .

* إن اليمن تصنف على أنها من مجموعة الدول العربية المرسلة للعمالة وليست مستقبلة لها .

* إن العراق له تجربة خاصة فيما يتصل بالعمالة الوافدة

باتباعه سياسات مختلفة عن تلك المتبعة في بلدان مجلس التعاون ، إذ أن العراق يعتمد مبدأ الإنتقال الحر للعمالة العربية الوافدة . إضافة إلى ذلك ، إن بلدان مجلس التعاون تعتمد مبدأ الإقتصاد الحر .

تتصف بلدان مجلس التعاون الخليجي العربي بصفات عامة نوجزها بما يلي :

١ ـ إنها منتمية إلى مجموعة دول العالم الثالث .

٢ ـ تدخر عوائد مالية نفطية ضخمة فيها .

٣ ـ وجود نسبة كبيرة ومتزايدة من العمالة الأجنبية التي تتكون أساساً من المهاجرين الآسيويين ، ويليهم الأوربيون والأميركيون .

٤ ـ المحدودية النسبية للسكان مقارنة بمواردها المالية الضخمة التي ترتبت على زيادة إنتاج النفط وزيادة أسعاره منذ عام ١٩٧٣ .

٥ ـ النسبة المنخفضة للمشاركة الخام في قوة العمل من قبل المواطنين .

٦ ـ السمة العامة للتحالف النسبي في المجال التعليمي والصحي والثقافي .

إن تتبع ظاهرة هجرة العمالة الأجنبية للدول الست ، يتطلب تحديد نقطة أساس . إن معظم الدراسات والبحوث الجادة التي تناولت هذه الظاهرة اتخذت من سنة ١٩٧٥ كسنة أساس لها لاعتبارات نذكر منها أنها تأتي بعد سنتين من تاريخ تصحيح الأسطر

في خريف عام ١٩٧٣ وهذه الفترة كافية لتوفير أحد الأسباب الرئيسة ، في ازدياد معدلات هجرة العمالة الأجنبية ، بسبب تراكم رؤوس الأموال النفطية . . وبالتالي فإن عام ١٩٧٥ يعد نقطة فاصلة في الهجرة إلى أقطار الخليج العربي ونتيجة لذلك في حجم وتركيب قوة العمل والسكان .

كذلك إن ما يدعم هذا الاختيار هو كون الظاهرة موضوع البحث أنها حديثة العهد في الوطن العربي بصفة عامة وفي البلدان الستة بصفة خاصة .

إن تناول ظاهرة العمالة الأجنبية في الخليج العربي ، يصطدم بصعوبات عدة أهمها شحة البيانات الاحصائية المتوافرة ، خاصة تلك التي تصف الظاهرة على نحو كاف من الدقة . فكثير من البيانات المتوافرة لا تميز بين الأجانب والعرب في إحصائها المجمل للعمالة الوافدة . ونعتبر هذا صعوبة (نوعية) وسنحاول التغلب على جانب منها في تعديل بعض البيانات بما يتلاءم وأهداف البحث كلما أمكن ذلك .

الفصل الأول

توصيف الظاهرة

المبحث الأول : حجم وتركيب قوة العمل والسكان (١٩٧٥ - ١٩٨٥) .

المبحث الثاني : حول الواقع السكني والتعليمي والصحي والإجتماعي . . للعمالة الأجنبية .

المبحث الثالث : التوزيع القطاعي والمهني للعمالة الأجنبية .

مقدمة

تتصف ظاهرة هجرة العمالة الأجنبية إلى بلدان الخليج العربي بخصائص إجمالية ، فهي هجرة بين بلدان العالم الثالث ذات الهياكل الإقتصادية التابعة لمركز الاقتصاد العالمي من جهة وبين دول فقيرة إلى أخرى غنية من جهة أخرى .

وهجرة بين بلدان لا تربطها صلات قومية أو حضارية ولا تتوافر فيها إمكانية احداث تنمية بشرية . وهذه الخصائص هي مبعث الآثار الناجمة عن تواجد العمالة الأجنبية في المنطقة وتجعل كفة الآثار السلبية في رجحان على كفة الآثار الإيجابية .

المبحث الأول

حجم وتركيب قوة العمل والسكان "١٩٧٥ - ١٩٨٥"

١ - حول عام ١٩٧٥ :

من المعروف أن الخاصية السكانية الجوهرية لأقطار الخليج العربي هي قلة عدد السكان . كما أنها تتميز بوجود سكاني كبير من غير المواطنين ، تعدى نصف السكان في ثلاثة منها (الامارات العربية المتحدة ، قطر ، الكويت) عام ١٩٧٥ . بينما إنخفضت نسبة الوجود السكاني من غير المواطنين في كل من (السعودية وعمان والبحرين) إلى حوالى عشرين بالمائة في العام نفسه .

أما في مجال المشاركة في قوة العمل . فلقد بلغت مشاركة المواطنين في قوة العمل (في جميع الدول الست) حوالى أكثر من خمسين بالمائة من مجموع قوة العمل ، مع تفاوت هذه النسبة بين قطر وآخر (انظر الجدول رقم ١ - ١) .

فقد بلغت نسبة المشاركة الخام في قوة العمل (نسبة مشاركة المواطنين) حوالى ١٥ بالمائة و١٧ بالمائة و٢٩ بالمائة و٤٦ بالمائة في كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت وعمان على

(جدول رقم ١ - ١)

السكان وقوة العمل حسب الجنسية في بلدان الخليج العربي لسنة ١٩٧٥م . (الاعداد بالآلاف)

البلد	السكان			قوة العمل		
	المجموع	المواطنون	نسبة المواطنين (٪)	المجموع	المواطنون	نسبة المواطنين (٪)
الامارات العربية المتحدة	٥٥١	٢٠٠	٣٦	٢٩٢	٤٥	١٥
البحرين	٢٦٧	٢٠٩	٧٨	٧٩	٥٠	٦٣٢
السعودية	٧٣٣٤	٥٩٣٦	٨١	١٩٦٨	١٣٠٠	٦٦
عمان	٨٤٦	٧٠٩	٨٤	١٩٢	٨٩	٤٦
قطر	١٨٠	٥٣	٢٩	٧٤	١٣	١٧
الكويت	١٠٢٧	٤٧٣	٤٦	٢٩٨	٨٧	٢٩
المجموع	١٠٢٠٥	٧٥٧٩	٧٤	٢٩٠٣	٢٥٨٤	٥٥

المصدر : ملحق رقم (١) : بيانات احصائية ندوة العمالة الأجنبية في الخليج العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت ١٩٨٣ .

□ عمالة معظمها من الهنود والباكستانيين والايرانيين □

التوالي ، بينما بلغت النسبة أكثر من ستين بالمائة في كل من البحرين والسعودية .

ويتضح من الجدول رقم (١ ـ ١) أن سبب انخفاض نسبة المشاركة الخام في قوة العمل (من قبل المواطنين) في الدول الأربع السالفة الذكر يرجع أساساً إلى التواجد السكاني الكبير من غير المواطنين قياساً بالدولتين الأخيرتين وقلة عدد السكان أصلاً .

وتشير البيانات المتوافرة عن التوزيع النسبي لقوة العمل حسب الجنسية إلى أن أكثر من خمسين بالمائة من قوة العمل هم مهاجرون من البلدان الآسيوية ويمثلون النمط التقليدي للهجرة إلى المنطقة .

وتصنف البلدان الستة إلى مجموعتين حسب كثافة تواجد العمالة الأجنبية أو العربية فيها :

الأولى : وتشمل السعودية والكويت ، وتتصف برجحان نسبة القوى العاملة العربية الوافدة . حيث مثلت الأغلبية في الأولى وأكثر من نصف القوة العاملة الوافدة في الكويت .

نسبتها بحوالي ثلثي (أو يزيد) من مجموع القوى العاملة الوافدة (أنظر جدول رقم ٢ ـ ١) حيث يشكل الآسيويون النسبة الكبيرة ، يليهم الإيرانيون ثم الأميركيون والأوروبيون .

جدول رقم ٢ ـ ١) حيث يشكل الآسيويون النسبة الكبيرة ، يليهم الإيرانيون ثم الأميركيون والأوربيون .

(جدول رقم ٢ - ١)

التوزيع النسبي لقوة العمل الوافدة حسب الجنسية في بلدان مجلس التعاون الخليجي العربي لسنة ١٩٧٥ (نسبة مئوية)

البلد	عرب	آسيويون أ	أوروبيون وأميركيون	جنسيات أخرى ب	جملة الأجانب
الامارات العربية المتحدة	٢٤,٧	٦٥,٠	٢,٠	٨,٣	٧٥,٣
البحرين	٢١,٢	٥٦,٧	١٥,٢	٧,٠	٧٨,٨
السعودية	٩٠,٥	٤,٩	١,٩	٣,٢	٩,٥
عمان	١٢,٤	٨٣,٠	٤,٠	٠,٦	٨٧,٦
قطر	٢٧,٧	٦٣,٣	١,٦	٧,٤	٧٢,٣
الكويت	٦٨,٩	١٦,٣	١,٠	١٤,١	٣١,١
المجموع	٤٠,٩	٤٨,٢	٤,٢	٠,٧	٥٩,١/١٠٠

أ - لا تشمل الايرانيين . ب - كلهم تقريباً ايرانيون ما عدا السعودية .
المصدر : احتسبت من (الدكتور نادر فرجاني - الهجرة إلى النفط من ١٩٧٦ وما يليها) .

وفي البلدان الستة المستقبلة للعمالة الوافدة كانت مساهمة الوافدين في قوة العمل أكبر من نصيبهم في المكان وبدرجات متفاوتة ، عدا الإيرانيين والباكستانيين الذين قلّت مشاركتهم في قوة العمل عن نصيبهم في السكان إلى النصف [١] . وهذا يؤكد الإعتقاد أن أفراد هاتين الجاليتين ميالون إلى الإستقرار في بلدان الإستقبال ، والحاق عوائلهم بهم وربما الحصول على جنسيات عربية

(١) راجع المبحث الثاني من هذا الفصل وجدول رقم (٦ - ١) .

خليجية . وبالقياس بأن ارتفاع نسبة مشاركة أفراد بقية الجنسيات الآسيوية ومن بلدان جنوب شرقي آسيا والهند في قوة العمل بما يقارب نصيبهم من السكان ، يكفي للاعتقاد بضعف استقرار قوة العمل هذه [1] . ويمكن أخذ الفرق بين مساهمة المواطنين في قوة العمل ونصيبهم في السكان كمؤتمر لدى عدم استقرار العمالة الوافدة ، وعلى هذا الأساس نجد أن معدل الاستقرار ككل أكبر ما يكون في قطر والبحرين والكويت ، وأقل ما يكون في عمان[2] .

٢ ـ حول الأعوام التالية لسنة الأساس وتقديرات عام ١٩٨٥ .

أما في السنوات التالية لنقطة الأساس ، فإن معدلات التواجد السكاني الأجنبي ومشاركة الأجانب في قوة العمل ، قد سجلت ارتفاعاً متزايداً يقابله انخفاضاً واضحاً في نسبة المواطنين إلى إجمالي السكان من حوالى سبعين بالمائة عام ١٩٧٥ إلى أكثر من خمسين بالمائة عام ١٩٨٥ حسب تقديرات البنك الدولي لكل البلدان الستة .

كما انخفضت نسبة مشاركة المواطنين في قوة العمل من ٥٥ بالمائة عام ١٩٧٥ إلى ٤١ بالمائة عام ١٩٨٥ حسب تقديرات البنك الدولي أيضاً (راجع الجدول رقم ٣ ـ ١) .

---

(١) راجع المبحث الثاني من هذا الفصل وجدول رقم (٦ ـ ١) .

(٢) د. نادر فرجاني (حجم وتركيب قوة العمل) بحث مقدم لندوة العمالة الأجنبية في الكويت عام ١٩٨٣ .

(جدول رقم ٣ - ١)

تقديرات المكان وقوة العمل في بلدان الخليج العربي لسنة ١٩٨٥

(الاعداد بالآلاف)

الدول	السكان			قوة العمل		
	المجموع	المواطنون	نسبة المواطنين ٪	المجموع	المواطنون	نسبة المواطنين ٪
الامارات العربية المتحدة	١٩٦١	٢٩٥	١٥	٦٣٢	٦٣	١٠
البحرين	٥٧٨	٢٩٣	٥١	١٥١	٧٠	٤٦
السعودية	١٣٧١١	٨٧٥٧	٦٤	٣٢٤٥	١٥٦٥	٤٨
عمان	١٢٨٣	١٠١٠	٧٩	٢٥٧	١٥٠	٥٨
قطر	٤٧٤	٧٨	١٧	١٣٦	١٩	١٤
الكويت	١٨١٧	٦٦٣	٣٦	٥٨٤.	١٤٠	٢٤
المجموع	١٩٨٢٤	١١٠٩٦	٥٦	٤٨٣٥	٢٠٠٦	٤١

المصدر : ملحق رقم (١) بيانات احصائية ـ مقدمة لندوة الكويت عام ١٩٨٣ عن العمالة الأجنبية ـ مصدر سابق .

وبغض النظر عما قيل بصدد صحة اسقاطات وتقديرات عام ١٩٨٥ التي جاء بها تقرير البنك الدولي (عام ١٩٨٣) ولعدم توافر البديل من البيانات ، فإننا سنعتمد دراسات موثقة وتصريحات رسمية في الوصول إلى تحديد موضوعي لدور العمالة الأجنبية في انخفاض نسبة المواطنين قياساً إلى السكان ، وانخفاض نسبة مشاركتهم في قوة العمل . ففي عام ١٩٨٢ أعلن السيد علي خليفة مدير مشروع دراسات التنمية لأقطار الخليج العربي ، أن حوالى ٧٠٪ من الوافدين على المنطقة هم أجانب من غير العرب وحذر من

□ سيرتفع حجم العمالة الأجنبية في بلدان مجلس التعاون إلى (١,٢٧٣) مليون عامل □

خطر الهمجية الأجنبية على الهوية العربية في منطقة الخليج العربي . .)[١] .

وتشير إحدى دراسات البنك الدولي[٢] إلى أن حجم العمالة الآسيوية سوف يرتفع في بلدان مجلس التعاون الخليجي من حوالى (٣٨٨) ألف عامل سنة ١٩٧٥ إلى (١,٢٧٣) مليون عامل سنة ١٩٨٥ وبذلك سترتفع نسبتهم حسب التقرير المذكور

---

(١) مجلة المستقبل العربي ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت العدد ٤٦ كانون الثاني ١٩٨٢ ص ١٦٥ .

(٢) وردت هذه الأرقام في ورقة العمل المشتركة (حول تيسير انتقال القوى العاملة العربية داخل الوطن العربي) من قبل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ومنظمة العمل العربية ـ مكتب العمل العربي مايو ١٩٨٣ ص ١٧ .

من ٣٣٪ إلى ٣٥٪ عام ١٩٨٥ من اجمالي العمال الوافدين . وستكون هذه الزيادة لصالح العمال الأجانب من جنوب شرقي آسيا الذين يتوقع أن يرتفع عددهم حوالى ١٨ مرة خلال الفترة من ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ .

إن البيانات الاحصائية المتوافرة عن تصاريح العمل ـ وهي أكثر دقة ودلالة ـ تفيد بأن هذه التصاريح كادت تقتصر على العمال الآسيويين في سلطنة عمان سنتي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ . وأخذت تمنح بمعدلات متزايدة للعمال الآسيويين في الكويت ، الذي كان معروفاً بتغليب العنصر العربي في استقدام الوافدين في السبعينات فلم يستأثر العمال العرب إلا بنسبة حوالى ٢٣ ٪ من مجموع تصاريح العمل الممنوحة فيه عام ١٩٨١ ، بينما استأثر الآسيويون بنسبة ٦٠٪ من هذه التصاريح . أما في الإمارات العربية المتحدة فلم يظفر العمال العرب إلا بحوالى ١٨ بالمائة من مجموع تصاريح العمل لسنة ١٩٨٠ (ما يعادل ٢٤٧ رخصة عمل) بينما استحوذ الآسيويون على النسبة الباقية (٨٢ بالمائة) .

وبذلك ارتفعت نسبة مساهمة الأجانب في قوة العمل إلى حوالى سبعين بالمائة وانخفضت نسبة مساهمة المواطنين بمقدار الثلث عما كانت عليه عام ١٩٧٥ . كما حصل انخفاض في مساهمة المواطنين في قوة العمل بدولة قطر وارتفاع في نسبة مشاركة الأجانب لتصل إلى حوالى ٦٥ بالمائة (انظر الجدول رقم ٤ ـ ١) .

(والجدير بالملاحظة هو ارتفاع حجم الجالية الهندية في الإمارات العربية المتحدة من حوالى ٨٣ ألفاً سنة ١٩٧٥ إلى حوالى ٢٤٧ ألفاً سنة ١٩٨٠ . أي بحوالى ٣٣ ألف هندي سنوياً

جدول رقم (٤ ـ ١)

حجم مساهمة الوطنيين والعرب الآخرين في قوة العمل بدولتي قطر والإمارات لسنوات مختارة (١٩٨١ و١٩٨٠ على التوالي) .

البلدة وسنة التقدير	حجم القوى العاملة بالآلاف ٪	الوطنيون	العرب الآخرون ٪	الأجانب ٪
قطر ١٩٨١	١١١,٤	١٥,٢	١٩,٨	٦٤,٩
الامارات العربية المتحدة ١٩٨٠	٥٥٧,٢	٩,٨	١٨,٤	٧١,٨

المصدر : الأرقام مستقاة من دراسات (ندوة العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي) الكويت ١٥ ـ ١٨ كانون الثاني ١٩٨٣ .

ليقرب من حجم السكان الوطنيين الذي بلغ ٢٩٠ الفاً سنة ١٩٨٠)[١] .

ويمكن ارجاع انخفاض الأهمية النسبية للعمال الوافدين العرب إلى ظهور نمط جديد من الهجرة الآسيوية من (بورما ، الصين ، أندونيسيا ، تايوان ، الفلبين ، كوريا الجنوبية ، ماليزيا) وبنفس الوقت استمرار المعدلات المتزايدة للهجرة الآسيوية ، ذات النمط التقليدي (الهند ، باكستان ، إيران)[٢] . كما يمكن ارجاعها كذلك إلى بروز ظاهرة المجتمعات الصناعية التي استقطبت بدرجة

---

(١) المصدر السابق ص ١٩ .

(٢) لمزيد من المعلومات راجع (د. نادر فرجاني ـ « الهجرة إلى النفط » جدول رقم (٤ ـ ١٣) ص ١٨٥ . مصدر سابق .

أساسية آسيويين من خارج شبه القارة الهندية من كوريا الجنوبية والفلبين ، إضافة إلى الخبرة الأوروبية ، وثمة أسباب تتعلق بانحسار المد القومي في الوطن العربي .

المبحث الثاني

حول الواقع السكني والتعليمي والصحي والاجتماعي للعمالة الاجنبية

لعل من المشاكل الأولى التي تواجه الوافدين عموماً إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي العربي هي مشكلة السكن . وفي الغالب يسكن العمال الوافدون في أربعة أنواع من الوحدات السكنية جميعها تتصف بإكتظاظها السكاني وهي : الشقق ، المساكن الجماعية ، مدن العزاب ، المساكن الخاصة .

فالشقق يقطنها الغالبية العظمى من العمال الوافدين ، إذ قدرت عدد الشقق بدولة الكويت بحوالى ٥٠ بالمائة من عدد المساكن عام ١٩٧٥ ، وهي تكاد تستوعب ٧٠ بالمائة من غير الكويتيين. أما في البحرين فهي تكاد تستوعب حوالى ٤٠ بالمائة من غير البحرانيين[١] أما السكن الجماعي وهو أسوأ أنواع السكن - هو عبارة عن بيوت قديمة في الأجزاء القديمة من المدينة وهي غالباً ما تكون مهجورة . ففي البحرين بلغ عدد الأسر غير البحرانية التي

---

(١) الأرقام مستقاة من باقر النجار (ظروف عمل ومعيشة العمال الأجانب) دراسة مقدمة إلى ندوة الكويت ١٩٨٣ .

تسكن المساكن الجماعية حوالى (٣١٠٨) أسر ويشكل الآسيويون الغالبية العظمى منهم. والنوع الثالث :مدن العزاب مثل مدينة

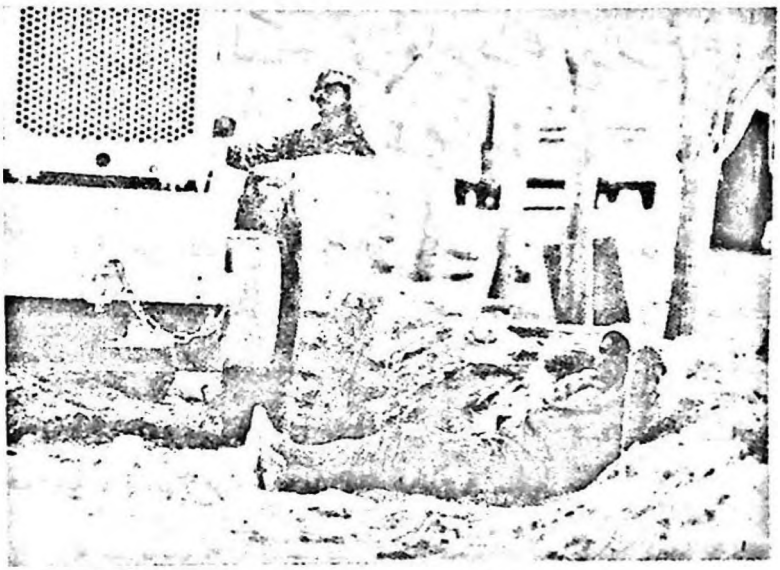

□ هنا أيضاً يمكن للعمالة الآسيوية أن تقطن □

(الباتان) في احدى ضواحي مدينة العين ويقطنها الباكستانيون الذكور ، ومدن العزاب في الجهراء والفنطاس بدولة الكويت . وتمثل (مجمعات العمل) الشكل الثاني لهذا النوع من المدن . أما النوع الرابع فيتمثل (بالمساكن الخاصة) وتتميز بشدة الازدحام (في الغرفة الواحدة من ٣ إلى ٨ أشخاص) وجملة القول أن السكن هو من المشاكل الرئيسة للعمال الوافدين ، وهو كذلك بالمقابل مصدر لمشاكل تتسبب لمواطني بلدان الإستقبال من النواحي الإجتماعية وربما السياسية والأمنية . ومن الثابت أن الأوضاع السكنية

للجماعات الوافدة أو المهاجرة تختلف باختلاف الجنسية أو المهنية (أو كليهما) فهي أقل حدة لدى العمال المهرة والمهنيين وحملة عقود العمل وكذلك لدى الأميركيين والأوربيين وخاصة عند الآسيويين والعمال غير الماهرين .

وبصدد مستوى التعليم والتأهيل لدى العمالة الأجنبية بينت الورقة المقدمة من اللجنة الإقتصادية لغربي آسيا (آكوا) (أنه يمكن القول بشكل عام أن الجنسيات الغربية هي الأكثر تعلماً ، تليها الجنسيات العربية فالآسيوية) من بين العمالة الوافدة للبلدان الستة فعلى سبيل المثال شكلت نسبة الأمية لدى السكان الأجانب في دولة الكويت حوالى ٤٦ بالمائة عام ١٩٧٠ . ويمكن القول ان زيادة استقدام العمل الأجنبي المستورد من ذوي المستويات الدنيا ساعد على رفع نسبة الأمية في أوساط قوة العمل وخصوصاً الآسيوية منها . ففي دولة الإمارات العربية المتحدة بلغت نسبة الأميين حوالى ٦٩ بالمائة من إجمالي الأجانب المهاجرين لعام ١٩٧٥ وأن حوالى ٦٨ بالمائة من قوة العمل الموجودة في ذلك الوقت لم يحصلوا على أى نوع من التعليم الرسمي . وعموماً يتصف غالبية العمال الأجانب في بلدان الإستقبال بأميتهم وعدم امتلاكهم مهارات فنية ومهنية لأداء الأعمال من ذلك النوع الذي يتطلب تدريباً وتأهيلاً كافيين ، وبالتالي يشكلون عبئاً على هذه البلدان إذ يتطلب وجودهم تكاليف إقتصادية وإجتماعية ، وتجدر الاشارة بهذا الصدد إلى تصريح أمين عام مجلس الوزراء الكويتي السيد عبد العزيز العتيبى في أيار ١٩٨٢ والذي ذكر فيه أن دراسات وزارة التخطيط قد كشفت عن

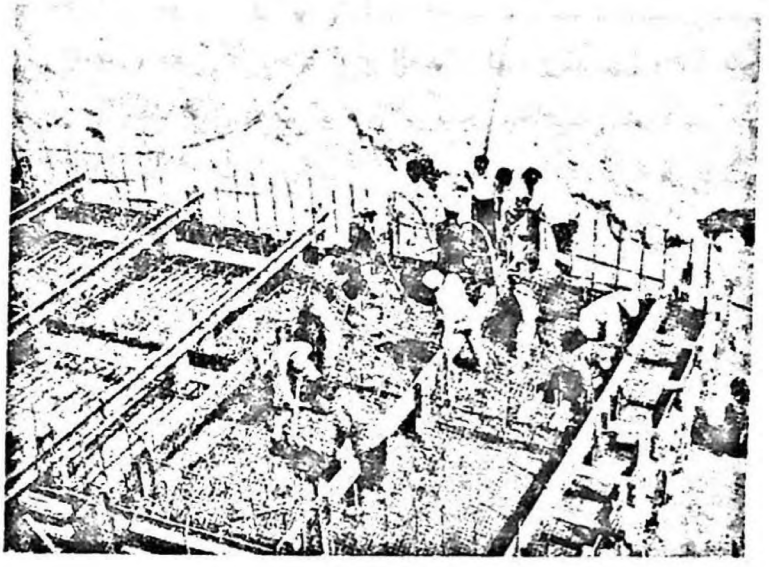

□ غالبية هؤلاء العمال غير مهنيين □

وجود اعداد كبيرة من اليد العاملة الوافدة لا تحتاجهم البلاد ، وأن غالبية هؤلاء يقيمون في الكويت بصفة غير مشروعة ويخالفون قانون الإقامة[1]

- يؤثر الوضع الصحي للعمالة - أية عمالة - على الإنتاجية سلباً في حالة تدهورها ، وإيجابياً في حالة سلامتها ، وتعتبر صحة العامل نوع من أنواع الإستثمار ، وهي أثمن رأسمال للعامل المهاجر ، إذا فقدها ، فقد معها الهدف الأساسي وهو الجانب

---

(١) ورد نص هذا التصريح في دراسة عبد المالك خلف التميمي ، مصدر سابق وندوة الكويت ١٩٨٣) .

الإقتصادي والعمل ، وفي حالة إصابته بالأمراض المعدية يشكل خطراً على صحة السكان فتزداد تكلفته الإقتصادية والإجتماعية والصحية بصفة نفقات مهدورة . إن الأمراض الأساسية التي تعاني منها العمالة الأجنبية هي (١) السل (٢) الأمراض التناسلية (٣) الملاريا (٤) أمراض طفيلية (٥) إضافة إلى الأمراض النفسية .

تشير بيانات عام ١٩٧٩ إلى أن حوالى خمسين بالمائة من حالات المرض بالملاريا هي بين العمال الأجانب بدولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من نصفهم من الهنود ، يليهم الباكستانيون ثم الإيرانيون وأخيراً البنجلاديشيون (راجع الجدول رقم ٥ ـ ١) .

جدول رقم (٥ ـ ١)

حالات الاصابة بمرض الملاريا في الامارات العربية المتحدة حسب الجنسية لسنة ١٩٧٩

الجنسية	مواطن	عرب آخرون	هندي	باكستاني	إيراني	بنجلاديشي	آسيوي
العدد	٢٩٢٤	٧٢١	٣٠٠٢	١٢٨٨	١٨٩	١١٧	٤٥٩٦
النسبة ٪	٣١,٥٠	٩,٣٢	٣٢,٣٤	١٣,٨٧	٢,٠٤	١,٢٦	٤٩,٥١

المصدر : احتسبت من ملحق رقم (١) : (بيانات احصائية) لندوة الكويت عام ١٩٨٣ .

وعلى العموم فإن الحالة الصحية تمثل جزءاً من وصف إنتاجية العامل الأجنبي والبيانات المتوافرة تؤكد الإعتقاد بتعرض القدرة الإنتاجية إلى الإنخفاض لدى العمال الأجانب نظراً لتعرضهم

لحالات مرضية معينة ، والجدول المذكور يقدم مثلاً واحداً على ما ذكرنا . ورغم أن غالبية العمال الوافدين ، والعرب منهم على وجه الخصوص ، يرغبون في التحاق عوائلهم بهم في بلدان الاستقبال ، إلا أن ثمة صعوبات تحد من إشباع هذه الرغبة . أهمها ، التشريعات التي تضع جملة قيود على التحاق العائلة بالعائل وذلك لتعطيل إمكانية الإستقرار نهائياً في البلد المستقبل ، فعلى سبيل المثال ، تشترط دولة الكويت أن يكون دخل العائل (رب الأسرة) ٤٠٠ دينار كويتي إذ ذاك يسمح لعائلته بالالتحاق به . هذا من جانب ومن الجانب الآخر التحاق العائلة بالعائل يعني المزيد من النفقات الواجب صرفها الأمر الذي يتعارض مع هدف الوافدين في الإدخار . ولهذين السببين (وربما وجود أسباب أخرى) تغلّب النوع الذكري للمهاجرين ، وبصفة خاصة الآسيويين منهم ، مما تسبب في إحداث اختلال في التوزيع النوعي للسكان ، وترتب على ذلك ، أن تكونت في المجتمعات الخليجية دائرتان كبيرتان : دائرة السكان المحليين ودائرة الوافدين والمهاجرين ، ولأننا بصدد واقع العمالة الأجنبية فإننا سنتناول الدائرة الثانية .

لقد أكدت الأبحاث التي أجريت على سبيل المثال في دولة الكويت أن العرب الوافدين هم أكثر من الأجانب على التلاؤم والتكيف مع مواطني بلدان الاستقبال بفعل الرابطة القومية . إلا أن المهاجرين الأجانب يعيشون بصفة شبه انعزالية وعلاقاتهم الإجتماعية تقام من حدود (المجتمع المهاجر) ـ إذا صحت هذه

التسمية ـ أما علاقاتهم مع المواطنين المحليين فهي محدودة ، بحدود مجالات العمل .

ونظراً لانغلاق نسبة من العمال الأجانب في وحدات عمل بعيداً عن أعين المواطنين وفقدان القدرة على التلاؤم والتكيف بفعل التباين والإختلاف القومي . . كذلك بسبب شروط عقود العمل . . كل هذا وغيره من العوامل جعلت العلاقات الإجتماعية للعمال الأجانب محدودة بجماعات مناشئهم وقومياتهم . ووجود الجمعية الهندية والنادي الباكستاني ووجود مدارس خاصة بأفراد الجاليات الأجنبية ، يفسر جانباً من هذا الموضوع .

□ العلاقات الاجتماعية للعمال الأجانب محدودة بجماعات مناشئهم وقومياتهم

إن اتجاهات العمال الأجانب إلى بناء علاقاتهم الإجتماعية في حالة توافر الرغبة في ذلك ، فإنها لا تذهب أكثر من إقامة العلاقة مع مهاجري بلدان متقاربة بشكل أو بآخر . فالهنود يقيمون علاقات (ويضمنها الزواج) مع البنغاليين والسيرلانكيين وبعض الباكستانيين . وبالمثل الباكستانيون والإيرانيون من ناحية ،

والمهاجرون من جنوب شرقي آسيا من الناحية الأخرى . وتعلل هذه التوزيعات في العلاقات الاجتماعية بالتقارب الديني والقرب الجغرافي وتقارب العادات والتقاليد .

إن ما تم عرضه يؤكد حقيقة وطبيعة العلاقة التي تربط هؤلاء الأجانب مع المواطنين فهي ذات طبيعة نفعية أحادية في أغلبها . لهذا السبب فإن مستواهم الإجتماعي متدنٍ بنظر المواطنين المحليين . وهذه الحقيقة عبرت عن نفسها في مستويات ومقادير الأجور .

على الرغم من اختلاف نظام الأجور بين دولة خليجية وأخرى ، إلا أن أمر هذا الإختلاف لا يناقض القول بالانخفاض النسبي لأجور الوافدين والمهاجرين قياساً بأجور وحقوق المواطنين . ومع إستثناءات في مجالات محدودة جداً ، ففي دولة البحرين وصل الحد الأدنى لأجور الآسيويين الذين يمتهنون الخدمة الشخصية والسياقة حوالى ١٥ ـ ٢٥ ديناراً شهرياً . يقابل هذا ارتفاع أجور العامل الكوري وتفوقها على أجور المواطن بحوالى ٣٠ بالمائة[١] .

---

(١) الأرقام مستقاة من (باقر النجار في دراسته ـ ظروف عمل ومعيشة العمال الأجانب) مصدر سابق (ندوة الكويت ١٩٨٣) .

المبحث الثالث

التوزيع القطاعي والمهني للعمالة الأجنبية

من المعروف أن السبب الرئيس لهجرة العامل الأجنبي من وجهة نظر بلدان الاستقبال تمثيلها الحاجة إلى قوة عاملة في القطاعات الإقتصادية والمهنية المختلفة ، وتخضع هذه الهجرة بصفة عامة إلى تحكمات آلية السوق العربي والطلب . وثمة ثلاثة منافذ لهذه الآلية : القطاعات الحكومية وقطاعات النشاط الخاص وأخيراً الأساليب غير المشروعة للإقامة أو التسلل ، وكنا قد تطرقنا إلى المنفذين الأولين من خلال عرضنا لتصاريح العمل الممنوحة ونسب مساهمة الأجانب في قوة العمل . وبقي أن نتطرق إلى الهجرة غير المشروعة . . وهي ظاهرة بين الآسيويين أكثر من غيرهم . . حيث أن نسبة قليلة من العمالة الآسيوية في المنطقة موجودة ، بصورة غير فرعية ويقدرها البعض بحوالى ١٠ بالمائة من قوة العمل الآسيوية وجنسيات هؤلاء : الإيرانية والباكستانية والهندية[1] وقد عرف

---

(١) عبد المالك خلف التميمي (الآثار السياسية للهجرة الأجنبية) ندوة الكويت ١٩٨٣ .

الإيـرانيون بتسللهم غـير المشروع لـدول المنطقـة لأسباب إقتصـادية وسياسية(*) .

ومن الجدير بـالذكـر أن بعض البلدان الخليجية ، عملت من جـانبهـا للحـد من التسلل غـير المشـروع عبـر حـدودهـا من قبـل الإيرانيين وأخـذت تعلن ذلك كلما ألقت أجهـزتها المختصـة القبض على مجموعة من هؤلاء .

ومن الملاحظ أن هنالـك مكاتب تقـوم من جانبهـا بإستقـدام الأجـانب بحجة الحـاجة اليهم ، إلا أن حقيقـة الأمـر لا يعـدو جني الربح من هذا العمل ، مقابل اعطاء الأجانب (شـرعية) الـدخول للبلاد . . مما سهل لبعض الأجانب والآسيويين منهم بشكـل خـاص ونتيجـة لبقـائهم فتـرة طـويلة ، الحصـول عـلى الجنسيـة من بلدان الاستقبال . ونتيجة لذلك وبسبب إحتمال وجود العائلة مع العـائل الأجنبي المهاجر ارتفعت نسبة مساهمة الأجانب في السكان وقلت نسبة مساهمتهم في قوة العمل إذ أن ثلثي العمالة الأجنبية المهاجرة فقط ، قد شاركت في قوة العمل في بلدان الاستقبال الستة (إضافة إلى ليبيا) ١٩٧٥ .

أما الثلث الآخر لايمارس العمل الـذي يعد السبب الـرئيسي

(*) حدثني أحد المسؤولين في دولة الامـارات العربيـة ، في لقاء معـه أثناء فتـرة اجراء البحث يفيد بأن مظهر تسلل الايرانيين إلى إمارة (أبو ظبي) وتبادل السلع مع المواطنين بصورة علنية أمر يجري يومياً وخاصة في فترات الأعوام السابقة .

للهجرة كما هو مفترض . فلقد سجل الإيرانيون أقل نسبة مشاركة في قوة العمل مقابل ارتفاع نسبتهم في السكان ، ويشاركهم في ذلك الباكستانيون مع فارق زيادة بسيطة لصالح المشاركة في قوة العمل .

بينما يكون الفرق بين النسبتين (السكان وقوة العمل) فرقاً ضئيلاً لدى المهاجرين من جنوب شرقي الهند (٧ بالمائة و ٤ بالمائة على التوالي) (انظر الجدول رقم ٦ - ١) .

الجدول رقم (٦ - ١)

المهاجرون الأجانب ونسبتهم من السكان والقوة العاملة حسب الجنسية ونسبة المشاركة الخام في بلدان مجلس التعاون الخليجي العربي لسنة ١٩٧٥

الجنسية	السكان	قوة العمل	نسبة المشاركة الخام
ايرانيون	١٤٢٤٠٠	٦٩٩٠٠	٤٩,١
باكستانيون	٣٥٣٨٠٠	٢٠٥٧٠٠	٥٨,١
جنوبيو شرق آسيا	٢١٦٠٠	٢٠٥٠٠	٩٤,٩
هنود	٢٠٥٧٠٠	١٤١٩٠٠	٩٦,٠
جنسيات أخرى	١٦٦٩٠٠	١٢٢٤٠٠	٧٣,٢
المجموع	٨٩٠٤٠٠	٢٧٥٦٠٠	٧٣,١

المصدر : تقرير البنك الدولي ص ٢٨ . نقلاً عن (د. إبراهيم سعد الدين ود. محمود عبد الفضيل ، انتقال العمالة العربية . . . مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط١ حزيران ١٩٨٣ ص ٤٢) .

وتفتقر قاعدة البيانات الإحصائية المتوافرة لدى الباحث إ

صورة الأعوام التالية لنقطة الأساس (١٩٧٥) إلا أن ذلك لايمنع اقرار احتمالية زيادة أو نقصان هذه الظاهرة لدى مواطني جنسية وأخرى وذلك من زاوية النظر إلى نمط الهجرة وطبيعة المهاجرين وحسب جنسياتهم » . ولو أن هذه الطريقة تفتقر إلى الدقة الموضوعية إلا أننا نقرر أن ما سنذهب إليه من اعتقاد هو من باب الافتراض المنطقي .

نعتقد أن العمالة الأجنبية من نمط الهجرة الثانية (كوريون ، فلبينيون . .) تأتي بصيغة مجمعات العمل المنغلقة ، فتواجدها في بلدان الاستقبال منحصراً في العمل ومعسكراته ، ولا تسمح ظروفهم العمالية باستقدام عوائلهم وبالتالي فإن ثمة تقارب (قد يصل إلى حد التطابق بين نصيبهم في السكان ونصيبهم في قوة العمل كما هو الحال في عام ١٩٧٥) .

ونظراً لقرب إيران الجغرافي من بلدان الاستقبال ولظاهرة الهجرة الإيرانية المعروفة إلى هذه البلدان ولحالة الفقر (ثلثي مساحة إيران أراض هضبية ، هيمنة الاقطاع . . . . . الخ) يعزز الإعتقاد في إتساع الفجوة بين نصيبهم في السكان وبين نصيبهم في قوة العمل .

والشيء نفسه يمكن أن يقال عن الباكستانيين لكن بحدة أقل ويبقى هذا الإعتقاد مرهوناً باحتمال الإعتماد المتزايد على العمالة الأجنبية في المجالات الشخصية والباعة المتجولين . . . الذي أكدته بحوث ودراسات عربية ودولية منها تقرير البنك الدولي .

ويلاحظ من بيانات التوزيع القطاعي والمهني للعمالة الأجنبية في أقطار مجلس التعاون الخليجي العربي ، شمول التوزيع بجميع الأعمال تقريباً ـ بضمنها الوظائف الحكومية ـ ففي القطر العماني هناك ما نسبته ١٥ بالمائة من مجموع موظفي وزراتي الصحة والتربية والتعليم هو من الآسيويين حسب إحصائية أجريت عام ١٩٨٠ في البلد المذكور ـ راجع الجدول رقم (٧ ـ ١) .

وفي مجال القطاع الخاص والشركات ، فيلاحظ عليه كثافة اعتماده على العمالة الأجنبية ، ففي مؤسسة نصر التجارية (وهي

الجدول رقم (٧ ـ ١)

توزيع موظفي الخدمة المدنية حسب الجنسيات الأساسية في وزارتي الصحة والتربية والتعليم في عُمان حسب احصائية في ١٩٨٠/١٢/٣١ .

العدد النسبة	عمانيون	عرب آخرون	آسيويون	المجموع
العدد (بالآلاف)	٢١,٦	٦,٨	٦,١	٣٨,١
النسبة (٪)	٥٥,٠	١٧,٦	١٥,٤	١٠٠,٠

المصدر : احتسبت من ملحق رقم (١) : بيانات احصائية ـ ندوة العمالة الأجنبية في الخليج العربي الكويت ١٩٨٣ . ـ مصدر سابق أما في دولة قطر فتشير البيانات المتوافرة لعام ١٩٨١ إلى أن الآسيويين يشكلون نسبة حوالى ٢٦ بالمائة من مجموع موظفي حكومة قطر ، موزعين حسب ارتفاع النسبة : عمال خدمات المجال العلمي والفني المهن الادارية والكتابية ، راجع الجدول رقم (٨ ـ ١) .

جدول رقم (٨ - ١)

موظفو حكومة قطر حسب الجنسيات الأساسية لمجموع مهن مختارة لسنة ١٩٨١

العدد بالآلاف النسبة المئوية ٪	الجنسية			المجموع
	قطريون	عرب آخرون	آسيويون	
عدد العاملين في القطاعات العلمية والفنية والادارية والكتابية وعمال الخدّمات	١١,٩	٧,٣	٧,٣	٢٧,٦
النسبة المئوية	٤٣,١	٢٦,٤	٢٦,٤	١٠٠,٠

المصدر : المصدر السابق .

احدى الشركات التجارية العامة والمقاولات الكبيرة بدولة قطر) يشكل فيها الآسيويون الأغلبية تقريباً . . إذ استحوذوا على نسبة حوالى ٩١ بالمائة من قوة العمل . يليهم البريطانيون بنسبة حوالى ٩١ بالمائة بينما نسبة مشاركة المواطنين المحليين تكاد تكون معدومة ـ انظر الجدول رقم (٩ - ١) .

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل تحول الأجانب في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي العربي إلى مالكي منشآت وشركات متوسطة وكبيرة . ففي سنة الأساس بلغ عدد المنشآت التي تعود ملكيتها للأجانب (الآسيويون ٩٦٨٨ منشأة بدولة الإمارات العربية المتحدة من مجموع المنشآت في البلد المذكور والبالغة ١٦٩٩٧ منشأة والمتبقي منها (٧٣٠٩ منشآت) فملكيتها تعود إلى المواطنين إضافة

جدول رقم (٩ - ١)

توزيع قوة العمل بمؤسسة النصر التجارية حسب الجنسية في قطر بتاريخ نيسان ١٩٨٢

الجنسية	قطري	عرب	آسيوي		بريطاني	المجموع
			شبه القارة	تايلاند		
العدد	١,٠	١٥,٠	٤٨٨,٠	٦٧,٠	٣٨,٠	٦٠٩,٠
النسبة	٠,٠	١,٥	٨٠,١	١١,٠	٦,١	١٠٠,٠

المصدر : المصدر السابق .

إلى العرب الوافدين)[1] .

وفي دولة الكويت يمثل ، قطاع التشييد والبناء ، القطاع الأكثر استقطاباً من الناحية النسبية للعمالة الأجنبية المهاجرة. ففي عام ١٩٧٧ م بلغ مجموع تصاريح العمل الممنوحة من قبل القطاع الخاص (٦٣,٥) ألف ، وقد انخفض المجموع في عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩، وعاود مرة أخرى في الإرتفاع ليصل إلى مجموع (٥٠,٥) ألف تصريح عمل . وتظهر بيانات تصاريح العمل انخفاض الأهمية النسبية للعرب في الإضافات الجديدة بقوة العمل لمصلحة الآسيويين . . ويجب الاشارة إلى زيادة نسبة الآسيويين القادمين من بلدان مصنعة نسبياً وعلى مستوى مهارة أعلى من التيار

---

(١) وردت الأرقام في دراسة (عبد الرزاق فارس الفارس ـ دور القطاع الخاص في انتشار العمالة الأجنبية في دولة الامارات ـ ندوة الكويت ١٩٨٣) .

التقليدي للهجرة الآسيوية من شبه القارة الهندية والذي يضعف نسبياً في السنوات القادمة ، كما يلاحظ غلبة مشاركة العمالة الوافدة في قطاع التشييد يليه قطاع التجارة والفنادق والمطاعم . . يقابل هذا انخفاض نسبة المساهمين في قطاع الصناعة التحويلية . إن التفاوت النسبي بين قطاع وآخر في استيعابه للعمالة يقرره عاملان : نوع المهارة الذي يتطلبه نشاط القطاع المعين ، وسعة النشاط لذلك القطاع . فقطاع التشييد والبناء شهد نشاطاً اتسعت دائرته في بلدان الخليج العربي بصفة عامة اثر تصحيح أسعار البترول عام ١٩٧٣ ويتطلب عمالاً يدويين على سبيل المثال ، ومما يعزز هذا القول استحواذ العمال العاديين ٣٧ بالمائة من مجموع تصاريح العمل في الكويت كمعدل للفترة (١٩٧٧ - ١٩٨١) - انظر الجدول رقم (١٠ - ١) - إضافة إلى ما تقدم عرضه من توزيع قطاعي ومهني فثمة أعداد تعد بالآلاف من العمال الأجانب يعملون بصفة باعة في الأسواق ومهن أخرى لاتحتاجها البلدان المذكورة مما

□ معظمهن خادمات والكفاءات معدومة □

جدول رقم (١٠ - ١)

تصاريح العمل الجديدة في القطاع الخاص حسب المهنة والقطاع الاقتصادي في دولة الكويت للسنوات من ١٩٧٧ - ١٩٨١

(الاعداد بالآلاف)

الجنسية والمهنية والقطاع الاقتصادي / السنة	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
جملة التصاريح	٦٣,٥	٤٨,٣	٤٤,٤	٥٦,٢	٥,٥
أ) جنسيات مختارة					
عرب	٧٩,٥	١٧,٧	١٦,٩	٢٢,٥	١٧,٧
آسيويون	٣٠,٤	٢٨,٣	٢٥,٤	٣١,٦	٣,٦
ب) قطاعات اقتصادية مختارة					
الصناعات التحويلية	٥,٩				
التشييد	٣٧,٠	٣١,١	٢٥٨	٢٩,٤	٢٧,٢
التجارة ، الفنادق المطاعم	١٢,٥	٧,٩	٨,٣	١١,٨	٩,٦
ج) مجموعات مهنية مختارة					
علمية ومهنية	٦,٣	٥,٠	٤,٦	٤,٤	٥,٢
كتابية	٧,٣	٣,٥	١,٢	٣,٩	٣,١
عمال عاديون	٤٣,٥	٣٦,٦	٣٢,٤	٤٠,٤	٣٥,٤

المصدر : احتسبت من دولة الكويت ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية « تقرير عن تصاريح العمل في القطاع الخاص » (اصدارات مختلفة) .

يشكلون مظهراً من مظاهر البطالة المقنعة . وجملة القول أننا لاحظنا أن

نسبة مشاركة الأجانب في قوة العمل هي أكثر مما عند العرب أو المحليين ، وأن الغالبية العظمى من العمالة الأجنبية لاتتمتع بكفاءات علمية أو فنية بل أغلبها يأتي بصفة عامل عادي مكتسب ، كما لاحظنا تذبذب نسبة المهاجرين الأجانب بين سنة وأخرى . كذلك الحال في مجال التوزيع المهني . إلا أن تذبذب الأخير أقل حدة . كل هذا يجعلنا نطرح تساؤلاً عن ماهية واتجاهات التنمية الجارية في البلدان الستة . .

الفصل الثاني

أسباب انتشار العمالة الأجنبية في بلدان الخليج العربي

المبحث الأول : أوضاع السكان

المبحث الثاني : السياسات الإقتصادية والتنموية

المبحث الثالث :مسؤولية القطاع الخاص

المبحث الرابع : بلدان المنشأ

مقدّمة

إن أية ظاهرة إقتصادية أو إجتماعية لابد أن يرتبط نشؤها وتطورها بوضع سياسي ـ إقتصادي معين ، تتطور بتطور مكونات ومحركات ذلك الوضع لتكتسب حجماً وسمةً وخصائص تعرف بها ، حيث ترتبط معالجتها بتناول أسبابها الموضوعية والذاتية .

وفي بحثنا عن الأسباب التي أدت إلى نشوء ظاهرة انتشار العمالة الأجنبية في البلدان الستة وجدنا أنها مصنفة إلى مجموعتين متكاملتين مع بعضهما البعض ، بسبب تلاقي الأسباب والإستجابات في كل من بلدان المنشأ والاستقبال ، ومختلفتين (أو متفرقتين) بسبب استقلالية أوضاع بلدان المنشأ والاستقبال كل منها عن الآخر .

مجموعتا جملة الأسباب موضوع البحث هي :

١ ـ مجموعة العوامل والمسببات الجاذبة . . . وتتصل بأوضاع بلدان الاستقبال (أوضاع السكان والسياسات الإقتصادية والتنموية ومسؤولية القطاع الخاص) .

٢ ـ مجموعة العوامل والمسببات الطاردة . . . وتتصل بأوضاع بلدان المنشأ (البلدان المصدرة للعمالة) كالفقر .

المبحث الأول

أوضاع السكان

لقد كانت ولادة منظمة الأقطار المنتجة للنفط (O.P.E.C.) نقطة تحول جديدة في تاريخ الصناعة النفطية ، حيث مثلت ولادتها تحركاً جديداً للرد على الأوضاع المتردية للصناعات النفطية التي تتحكم فيها الشركات الإحتكارية، وبمعزل عن مصالح وأهداف الأقطار المنتجة ، فقد حققت الأوبك العديد من الإنتصارات . . . أهمها قرارات رفع الأسعار النفطية في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ ثم قرارات ١٩٧٥ و١٩٧٦ التي اتخذت من جانب واحد برفع أسعار النفط مجدداً . (وبالتالي تحول سوق النفط إلى سوق للبائعين) [١] .

وقياساً بالإستنزاف المستمر للموارد النفطية من قبل الشركات الإحتكارية تعتبر قرارات رفع أسعار النفط في حقيقة الأمر

---

(١) علي عيد محمد سعد الراوي « الموارد المالية النفطية العربية وامكانيات الاستثمار في الوطن العربي » ـ وزارة الثقافة والاعلام في الجمهورية العراقية ـ دار الرشيد ، بغداد ، الطبعة الأولى ١٩٨٠ ص ٥٠ .

تصحيحاً لأوضاع غير عادلة ومستغلة .

ولما كانت بلدان مجلس التعاون الخليجي العربي تختزن في باطن أراضيها حصة كبيرة من النفط والإحتياطي العالمي . . مما وفر موارد ضخمة من الأموال النفطية ، غيرت الكثير من سمات المنطقة وأعطتها بعداً قوياً آخر مضافاً لأهميتها الإستراتيجية .

ومن الطبيعي أن تشرع هذه البلدان في تنفيذ خططها في مجال الحياة الإقتصادية والإجتماعية وإحداث النهضة العمرانية والثقافية والصحية . . وتنفيذ (خطط تنموية) ، اعتبرت فيها الموارد النفطية عصبها الأساسي إن لم يكن الوحيد . وكما ذكرنا أن الخاصية الجوهرية للبلدان الستة ، هي قلة عدد السكان إضافة إلى الوجود السكاني من غير المواطنين ، قبل تصحيح الأسعار عام ١٩٧٣ . فبعد العام المذكور ولقلة مساهمة المواطنين في إجمالي قوة العمل واتساع حركة النشاط الإقتصادي والتجاري ، ازداد الإتجاه إلى استقدام المزيد من العمالة الوافدة والأجنبية بشكل خاص ، إذ في العام ١٩٦٥ كانت نسبة مساهمة المواطنين في قوة العمل حوالى ٣٩ بالمائة وفي عام ١٩٧٠ حوالى ٣٢ بالمائة[1] .

يتضح من هذا أن قلة عدد السكان يعد سبباً رئيساً في استقدام المزيد من العمالة الأجنبية ، بداعي الحاجة إلى قوة عمل

---

(١) د. نادر فرجاني « حجم وتركيب قوة العمل والسكان » ندوة الكويت ١٩٨٣ ، مصدر سابق .

تنهض بمشاريع التحديث أو التنمية . وتم ذلك على حساب الانخفاض المستمر لمشاركة المواطنين في قوة العمل وانخفاض الطلب على الأيدي العاملة العربية .

هذا عامل ، أما العامل الثاني فهو المستوى التعليمي والثقافي للسكان ، الذي لايشجع بإتجاه الإعتماد على الكفاءات الوطنية في تنفيذ وإدارة المشاريع التي تتطلب كفاءة من نوع معين . ففي عام ١٩٧٤ بلغت نسبة الأميين من مجموع السكان في السعودية ٨٥ بالمائة وفي قطر ٨٥ بالمائة أيضاً وفي الإمارات العربية المتحدة ٨٠ بالمائة وفي الكويت ٤٥ بالمائة[١] .

ويعود سبب الانخفاض النسبي للأمية في الكويت إلى اهتمام الدولة بالتعليم منذ فترات مبكرة ، إن نسب الأمية هذه تشمل قوة العمل بوصفها جزءاً من السكان . ويلاحظ أن نصيب العمالة الأجنبية من الأمية نصيباً كبيراً، فهناك ٤٥ بالمائة من العمال الأجانب ـ أغلبهم أسيويين ـ هم أميون في دولة الإمارات العربية المتحدة مقابل ٣ بالمائة من حملة المؤهلات الجامعية . . وهذا يسقط دون شك وعلى سبيل المثال ميزة تفاضلية من صالح الآسيويين [٢] .

أما العامل الثالث: هو انخفاض نسب مساهمة المرأة المواطنة

---

(١) مجلة نفط العرب ، العدد الرابع السنة العاشرة ، كانون الثاني ١٩٧٥ ص ١١ .

(٢) الأرقام مستقاة من د. نادر فرجاني ـ الهجرة إلى النفط ـ بحث أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ الطبعة الثالثة آب ١٩٨٤ ص ١٤٧ .

إنخفاضاً ملحوظاً في قوة العمل . بسبب النظرة إلى عمل المرأة كأمر غير مرغوب فيه . ويبين الجدول رقم (١١ ـ ٢) أن نسبة مشاركة المرأة المواطنة في قوة العمل لبعض البلدان لم تتجاوز نسبة ٢ بالمائة إلا بقليل عام ١٩٧٥ ورغم التطورات الحاصلة في بلدان الاستقبال إلا أن ذلك لم يكن مرافقاً لتطورات مقابلة في الجانب الإجتماعي مشيراً بذلك إلى فقدان عنصر التوازن بين التطور الإقتصادي والتطور الإجتماعي في إطار مشاريع التنمية أو التحديث .

وتظهر بيانات التعداد في الكويت عام ١٩٨٠ أن نسبة

جدول رقم (١١ ـ ٢)

نسبة الاناث العاملات في بلدان الخليج العربي (الامارات ، البحرين ، السعودية ، قطر ، البحرين) لسنوات مختارة .

البلد / النسبة	الامارات ١٩٧٥	البحرين ١٩٧١	السعودية ١٩٧٥	قطر ١٩٧٠	الكويت ١٩٧٥
المواطنات العاملات إلى مجموع العاملين	٠,٠٢	٣,٠٧	١,٦٩	٢,١٤	٢,٤٦
المواطنات العاملات إلى مجموع العاملين	١,٠٦	٤,٨٧	٢,٠١	٣,٠٣	٩٨,٥٢
المواطنات العاملات إلى مجموع الاناث العاملات	٤,٨١	٥٦,٨٨	٧٧,١٤	٣٥,٧٦	٢,٩٨

المصدر : الملحق رقم (١) : بيانات احصائية ـ ندوة الكويت ١٩٨٣ ـ مصدر سابق .

مشاركة المرأة الكويتيـة بقيت في حدود ٤,٨ بـالمائـة فقط من مجموع القوة العاملة ، ولم تتعدى في البحرين نسبـة ١٠,٣ بالمـائة . راجـع الجدول رقم (١٢ ـ ٢) .

جدول رقم (١٢ ـ ٢)

نسبة مشاركة الرجال والنساء في قوة العمل في الكويت والبحرين لسنوات مختارة .

البلد / النسبة ٪	الكويت (١٩٨٠)	البحرين (١٩٨١)
نسبة مشاركة الرجال المواطنين في قوة العمل	٪٣١,٨	٪٤٣,٧
نسبة مشاركة المرأة المواطنة	٪٤,٨	٪١٠,٣
نسبة مشاركة النساء غير المواطنات	٪١٦,٠	٪٢٦,٠

المصـدر : النسب وردت وجمعت من كتاب د. إبـراهيم سعد الـدين ود. محمود عبد الفضيل « انتقال العمالة العربية » مصدر سابق ص ١٦٠ .

ومن المـلاحظ أن الكـويت والبحـرين همـا من أكـثر بلدان الاستقبـال تطوراً فيـما يتعلق بالنـظرة إلى مشـاركـة المـرأة في العمـل وتعليمها بصفة خاصة . مما يعزز الإعتقـاد بإمكـانية تـطوير مسـاهمة المرأة في قوة العمل مستقبلاً .

وأخيـراً ، إن النظرة المتـدنية لـلأعمال اليـدوية التي ينـظر لها المـواطن الخليجي العـربي عـززت الـرغبـة (أو الحـاجـة في أحسن

□ عمال من جنسيات مختلفة □

أحوالها) في استقدام عمال أجانب يقومون عنه بالأعمال . ولقد لعبت الوفرة المالية التي يتمتع بها المواطن دوراً في استقدام المزيد من العمال والخدم الأجانب للعمل في الخدمة الشخصية . . وأكثر من ذلك ، أخليت المرأة في العديد من الحالات من العمل المنزلي والتربوي لأطفالها . . ففي دولة الكويت على سبيل المثال بلغ عدد العاملات بالخدمة المنزلية فقط ما مجموعه (٤٦٤٨) عاملة وافدة عام ١٩٧٠ [1] .

المبحث الثاني

السياسات الإقتصادية والتنموية

لمفهوم (التنمية) والسياسات التنموية أو التحديثية التي تعتمدها بلدان الاستقبالة دوراً هاماً في القاء الكثير من الأضواء على أسباب الهجرة الأجنبية وتزايدها في المنطقة . إن التنمية في مجتمعات العالم الثالث بصفة عامة وفي الوطن العربي بصفة خاصة ينبغي أن تنصب على الانسان بتنمية قدارته ومؤهلاته واكسابه مستوى حضارياً مناسباً قادراً على استيعاب الحلقات المتطورة في الحياة وبالتالي قادراً على تكييفها وطنياً . كل هذا يتم في إطار نهضة تنموية شاملة .

إن الوفرة المادية بفعل تزايد الموارد المالية النفطية وتراكمها ، هي في الواقع ، لاتعبر عن تطور مقابل في قوى الانتاج في الإقتصادات العربية النفطية ، إنما هي في المقام الأول نتاج تصحيح الأسعار (أسعار النفط عام ١٩٧٣) . . . والعائدات وهذه الحال

---

(١) د. إبراهيم سعد الدين ود. محمود عبد الفضيل (انتقال العمالة العربية) ١٩٨٣م ص ١٦٠ مصدر سابق .

تمثل في واقع الأمر إستنضاباً لجزء من أصل رأسمالي يتحول بصورة نقدية بمجرد بيعه .

تقوم التنمية الإقتصادية في بلدان الاستقبال الستة على الخط التالي [1] :

* رواج في البناء والتشييد . . إذ رغم توافر تقنيات البناء والتشييد إلا أن هذا القطاع ظل معتمداً على العمالة الأجنبية والوافدة بشكل عام . وثمة علاقة طردية بين تزايد حركة هذا القطاع وتزايد العمالة الأجنبية في ظل الزيادات الحاصلة في أسعار النفط .

* توسع في القطاع الحكومي . . . وهذا أمر يفرض نفسه على البلدان النفطية الثرية لتأدية مسؤولياتها على المستويات : القطري ، الأقليمي والدولي إذ ذاك ، تمتص القطاعات الحكومية قوة العمل المحلية (المواطنة) الأمر الذي يؤدي إلى تزايد الطلب على العمالة الأجنبية .

* نمو كبير في نشاطات القطاع الثالث (الخدمات) بسبب الدخول المرتفعة التي يتمتع بها سكان دول الاستقبال والتي تؤدي بدورها إلى مستويات من الإنفاق الخاص ، وبالتالي نمو كبير في القطاع الثالث الذي تشكل فيه العمالة الأجنبية والآسيوية منها على

---

(١) للمزيد من المعلومات ، روبرت مابرو « العمالة الوافدة وأنماط التنمية الاقتصادية في البلدان النفطية » بحث مقدم إلى ندوة الكويت ١٩٨٣ مصدر سابق .

وجه الخصوص النسبة الأكبر ، أي أن بلدان الاستقبال كلما زاد الإنفاق الخاص إزدادت معه معدلات الطلب على الأيدي العاملة الأجنبية .

ويمكننا القول إن النشاط الإقتصادي في أقطار الاستقبال يقوم على الصناعة المحدودة والزراعة شبه المعدومة ، بينما يرتكز النشاط الإقتصادي على قطاع الخدمات كثيف العمالة يليه قطاع التجارة بما في ذلك البيع المفرد .

وهكذا يتبين أن السياسات الإقتصادية والتنموية لعبت دوراً في استقدام المزيد من العمالة الأجنبية .

المبحث الثالث

مسؤولية القطاع الخاص

يعتبر القطاع الخاص الذي يخضع لنمط التنمية المذكور في المبحث السابق ، واحداً من الأسباب القوية لانتشار وكثافة العمالة الأجنبية في بلدان مجلس التعاون الخليجي العربي . والواقع أن القطاع الخاص يستحوذ على معظم حلقات وجوانب النشاط الإقتصادي ، وبصفة خاصة تلك النشاطات التي تتميز بعدم كثافة رأسمالها (النشاط الإقتصادي المسير تقنياً وتكنولوجياً) .

ففي دولة الإمارات العربية المتحدة يستأثر القطاع الخاص بملكية ٩٠,٨ بالمائة من المنشآت التي تزاول نشاطاً حسب بيانات عام ١٩٧٥ (وان نسبة كبيرة من هذه المنشآت أيضاً تعود ملكيتها إلى الأجانب المهاجرين إلى المنطقة) [١] وازدادت إلى ٩٢ بالمائة عام ١٩٨٠ .

ولقد استأثر قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بنحو ٦٠ بالمائة

---

(١) راجع (الفصل الأول ـ المبحث الثالث ـ) .

من نشاطات القطاع الخاص من جملة المنشآت عام ١٩٧٥ وعام ١٩٧٧ [١] الذي يتميز بكثافة وجود العمالة الأجنبية .

كما أن كثيراً من المنشآت في بلدان الاستقبال لم تقم لاعتبارات تجارية بحتة وإنما كانت أيضاً وسيلة (شرعية) لإدخال المزيد من العمالة الوافدة ، وأحياناً المتاجرة بتأشيرات الدخول (الفيز) وتكاد تكون مهمة بعض هذه المنشآت ، خاصة المملوكة من قبل أجانب ، هي استقدام العمالة الأجنبية . ولقد بينا في موضع سابق أن العمالة الأجنبية تتمتع بوجود كثيف في القطاع الخاص ، ففي دولة الكويت يعمل ٧٠ بالمائة من مجموع القوة العاملة الوافدة في قطاع التشييد حسب بيانات عام ١٩٨٠ وأن أكثر هؤلاء من الأجانب [٢] .

كما أن القطاع الخاص يفضل العمالة الأجنبية بصفة عامة والآسيوية منها بصفة خاصة على حساب العمالة العربية الوافدة ، مع العلم أن جميع بلدان الاستقبال ـ بإستثناء سلطنة عمان ـ نصت قوانينها على تفضيل العمالة العربية الوافدة على العمالة الأجنبية [٣] وأن جميع هذه القوانين قد وضعت سلماً في التفضيل : المواطن ـ العربي ـ الأجنبي . ولكن رغم صراحة هذه القوانين تزايدت نسب

---

(١) الأرقام الخاصة بدولة الامارات العربية المتحدة وردت في دراسة (عبد الرزاق فارس ـ دور القطاع الخاص . . .) ندوة الكويت مصدر سابق .

(٢) المصدر السابق .

(٣) لم يرد في قانون العمل العماني (الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٣٤) لسنة ١٩٧٣ ما ينص على تفضيل العمالة العربية على العمالة الأجنبية .

مشاركة العمالة الأجنبية في قوة العمل وفي السكان ، بسبب تفضيل العمالة الأجنبية والآسيوية بصفة خاصة لاعتباراتٍ عدة نجملها بما يلي :

□ العمالة الأجنبية تتطلب أجوراً منخفضة وطيعة وخدومة ولا تثير المشاكل مع رب العمل □

أ ـ الأسباب الإقتصادية وتتلخص في مبدأ الإقتصاد الحر وطبيعة النمط الانتاجي الراهن المتوجه بحرية نحو النشاطات التجارية والعقارية والخدماتية ذات الأرباح السريعة التي لا تتطلب مهارة عالية ، وبالتالي تكون أجور قوة العمل فيها متواضعة . وهذه السمات تتوافر في العمالة الأجنبية (خاصة الآسيوية) أكثر مما تتوافر في العمالة العربية حيث يبرر أرباب العمل تفضيلهم للعمالة الأجنبية بأنها (تتطلب أجوراً منخفضة وأنها طيعة وخدومة ولا تثير المشاكل مع رب العمل ولا تشكو من ظروف العمل) [1] .

(١) ملف المعلومات المقدم لندوة العمالة الأجنبية في الخليج العربي ـ الكويت ١٩٨٣ .

ب ـ الأسباب السياسية والإقتصادية ، فمن وجهة نظر جهات الطلب على الأيدي العاملة ، ترى بأن العربي يحمل معه مشاكل بلاده السياسية وتدخله في هذا المجال غير مرغوب فيه ، كذلك يجلب معه تقيدات بيروقراطية الجهاز الإداري في بلد المنشأ وهذا الرأي تأخذ به المؤسسات الحكومية عند تشغيلها لعمالة وافدة فتفضل الأجنبية لهذا السبب .

جـ ـ التخصصات والمهن المطلوب توفرها في عمل منشآت تتطلب مهارة من نوع ملائم مثل التكنولوجيا الطبية والالكترونيات واجادة اللغة الأنجليزية . .

لهذه الأسباب ، مضافاً إليها انحسار المد القومي في السبعينات ، تعطلت فاعلية القوانين التي تحد أو تخفف من كثافة العمالة الأجنبية في البلدان الستة .

المبحث الرابع

بلدان المنشأ

□ العوز المادي والفقر سببان رئيسان يدفعان المهاجر للهجرة إلى بلدان الاستقبال □

تتميز بلدان المنشأ المصدرة للعمالة إلى بلدان الخليج العربي بإنخفاض دخولها القومية وانخفاض دخول الأفراد فيها ، لذلك يعتبر العوز المادي والفقر سببان رئيسان يدفعان المهاجر للهجرة إلى بلدان

الاستقبال . . وهذا ينطبق تماماً على المهاجرين من نمط الهجرة التقليدية (الإيرانيون ، الباكستانيون ، الهنود . . .)

ورغم أن دخول العمالة من الهند والباكستان إلى المنطقة في أول الأمر تم عن طريق الحكم الإستعماري ، ولكن هذه العمالة ظلت محدودة إلى أن نمت نمواً كبيراً بعد تصحيح أسعار النفط عام ١٩٧٣ . إذ بدأت وكالات متخصصة في شبه القارة الهندية في تنظيم عرض العمالة من شبه القارة الهندية على العملاء الذين يرغبون في استخدامهم في أقطار الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية . وقد استطاعت هذه الوكالات بالفعل أن توظف أعداداً متزايدة من العمال في البلدان المستقبلة ، لقدرتها في التعرف على إحتياجات الأسواق المستخدمة من جانب ، وقدرتها على توفير العمالة المناسبة من شبه القارة الهندية بكفاءة مناسبة وبأجور منخفضة في الوقت نفسه [1] . وهذا يؤكد دون شك أن الدول الفقيرة شجعت هجرة مواطنيها للعمل في منطقة الخليج العربي لتحقيق عوائد مالية بالعملة الصعبة من جراء ذلك .

وهنالك أسباب سياسية أيضاً تدفع بلدان المنشأ مواطنيها للهجرة إلى منطقة الخليج سواء كانت أسباب سياسية داخلية تخص بلد المنشأ المعين أو أسباب سياسية ذات طابع دولي - إستراتيجي . . .

---

(١) د. إبراهيم سعد الدين ود. محمود عبد الفضيل (انتقال العمالة العربية) ص. ١٤٦ مصدر سابق .

مقـدمة

في استعراضنا لجملة الأسباب المؤدية لإنتشار العمالة الأجنبية في البلدان الستة . هيأنا قاعدة خصبة لتبيان آثار هذه العمالة ، إقتصادياً وسياسياً وإجتماعياً . . وفي هذا الفصل نستكمل ماتم عرضه بشكل جزئي عند فصل الأسباب ونتطرق للآثار بشكل تفصيلي .

وقبل تناول الآثار المترتبة على تواجد العمالة الأجنبية ، وجب التنبيه إلى أن العمالة الوافدة عامة (أجنبية أو عربية) تلقى بآثارها سوية مع فوارق كمية ونوعية بينهما ، تنبثق أساساً من الفروق الكمية والنوعية للعمالتين الأجنبية والعربية من حيث التكوين وهي :

* **الفروق الكمية** . . وتتمثل في تعاظم الزيادات في نسب الأجانب في كل من قوة العمل والسكان مقابل إنخفاض نسبة العرب في قوة العمل والسكان ومنطقياً يكون دور العمالة الأجنبية

في احداث الآثار المترتبة على وجودها هو أكبر كماً من دور العمالة العربية .

* **الفروق النوعية** : وتتمثل في الفروق الأثنية والقومية والحضارية واللغوية والحالة القيمية والثقافية . . وتبعاً لذلك يكون التأثير النوعي لوجود العمالة العربية تأثيراً إيجابياً نظراً للبعد التكاملي في علاقاتهم مع مواطني بلدان الاستقبال . بينما يكون هذا من التأثير ، تأثيراً سلبياً من قبل العمالة الأجنبية . ويتضح هذا بشكل واضح في إطار الآثار الإجتماعية والثقافية حيث البعد التنافري يصف علاقاتهم مع مواطني بلدان الاستقبال .

المبحث الأول

الآثار الاقتصادية

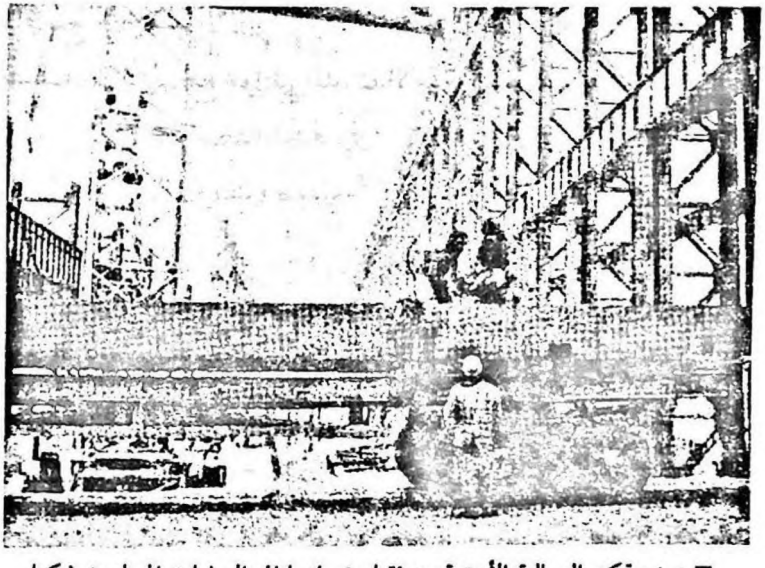

□ عدم تمكن العمالة الأجنبية من نقل خبراتها إلى العاملين المحليين شكل خسارة في تنمية المعارف □

لقد إستطاعت العمالة الوافدة إلى بلدان الاستقبال ، أن تعوض في تواجدها النقص الذي تشكو منه هذه البلدان في قوة العمل .

ومن خلال المساهمة المشتركة في قوة العمل (وطنيون ووافدون عرب وأجانب) حصل أن تناقلت المعلومات والمهارات الفنية لصالح القوى العاملة الوطنية وإن كانت بحدود ضئيلة [1] . إن محدودية نقل الخبرات الأجنبية إلى المحليين سببها محدودية العلاقة بين الفنيين وإن كان أفرادها يعملون في منشأة واحدة وفي عمل واحد . إن عدم تمكن العمالة الأجنبية من نقل خبراتها إلى العاملين المحليين شكل خسارة في تنمية المعارف والمهارات المفروض إكتسابها من خبرات الأجانب كشكل من أشكال الاستثمار .

وإذا كنا قد بينا أن العمالة الأجنبية قد عوضت ـ وبطريقة ما ـ عن النقص في قوة العمل ، إلاَّ أن هذا الأمر شكل مصدراً أولياً لآثار سلبية عديدة، أساسها الإستقدام المتزايد للعمالة الأجنبية وتزايد الإعتماد عليها كلما تزايدت المشاريع والأعمال وبمرور الزمن حلت العمالة الأجنبية محل المحلية والعربية في مواضع إقتصادية عدة . . فنتج من ذلك اضرار في الإقتصاد الوطني على المدى القريب والبعيد ، وعطل فرص تجسيد تكامل إقتصاديات بلدان الاستقبال مع إقتصاديات البلدان العربية الأخرى .

ففي الفترات الأخيرة إتجهت بلدان مجلس التعاون الخليجي العربي إلى تنويع بنيان إقتصادها بإقامة مجمعات العمل الصناعية الضخمة لتفادي الاعتماد على مصدر واحد للدخل (النفط) .

---

(١) ملف المعلومات لندوة (العمالة الأجنبية في الخليج العربي . .) الكويت ١٩٨٣ . مصدر سابق .

ومن المآخذ التي تؤخذ على أسلوب مجمعات العمل :

الاتجاه نحو ازدياد الاعتماد على الأجانب حتى وإن كانوا بحجم أقل من أمثالهم قبل نشوء هذا الإتجاه (استمرار الاعتماد على الأجانب في إدارة المشاريع الفنية والعلمية بما قد ينجم عنه وجه آخر من الإعتماد على العمالة الأجنبية ، قد يكون أخطر في الأجل الطويل من الاعتماد على النفط وحده) .

* الاعتماد شبه الكامل على التعاقدات الخارجية ومجمعات عمل تكاد تكون منفصلة عن باقي الجوانب الاقتصادية الأخرى .

* ومما يعزز خطر الاتجاه نحو مجمعات العمل ، الاتجاه الذي يعتمد على التعاون والمشاركة مع شركات دولية في انشاء أغلب الوحدات الاقتصادية في بلدان الاستقبال .

* كما أن عقود العمل للمقاولات التي تطرح دولياً يؤخذ عليها إعتمادها شبه الكامل على إيفاء احتياجاتها من السلع المستوردة من بلد المنشأ أو المستوردة عن طريق بلد المنشأ مما يعني حرمان السوق المحلية الإستفادة من الأجور المدفوعة للأجانب .

وعدا ذلك ، إن أسلوب مجمعات العمل والتعاقدات الدولية قد يحقق مزايا ومزايا جانبية في نهوض كل قطاعات الإقتصاد القومي وعلى مستوى الوطن العربي عن طريق ترابطاتها مع هذه المشروعات الضخمة وتحقيق عائداً أساسياً لهذه المشروعات في مجال تنمية الموارد البشرية المحلية لإعداد العمالة الفنية التي يمكن أن تقوم بعبء هذه المشروعات وأخرى غيرها ، وذلك بقصد الانهاء التدريجي لتزايد التعبئة لمركز الإقتصاد الرأسمالي العالمي والأخذ بأساس وجوهر

التنمية : تنمية الموارد البشرية .

إن توافر الأيدي العاملة الأجنبية وسهولة استقدامها إلى جانب توافر الثروة المادية والطموح الربحي إلى تنشيط العائدات الاستهلاكية البذخية والمظهرية ، وتوجيه نشاطات اقتصادية بهذا الإتجاه . . . الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبي في جانب أساسي من الإنتاج المحلي الإجمالي . ففي دولة البحرين بلغت نسبة مجموع التجارة إلى الناتج المحلى (٢٢٤ بالمائة) . وفى عمان (١١٢ بالمائة) عام ١٩٧٦ ـ انظر الجدول رقم (١٣ ـ ٣) وعلى سبيل المقارنة لا تشكل التجارة الخارجية لدى بريطانيا سوى ١٤,٧٪ من دخلها الوطني ولدى فرنسا ١٠,٥٪ واليابان ٩,٥٪ حسب المعلومات الاحصائية للفترة من ١٩٦٣ ـ ١٩٦٨[١] .

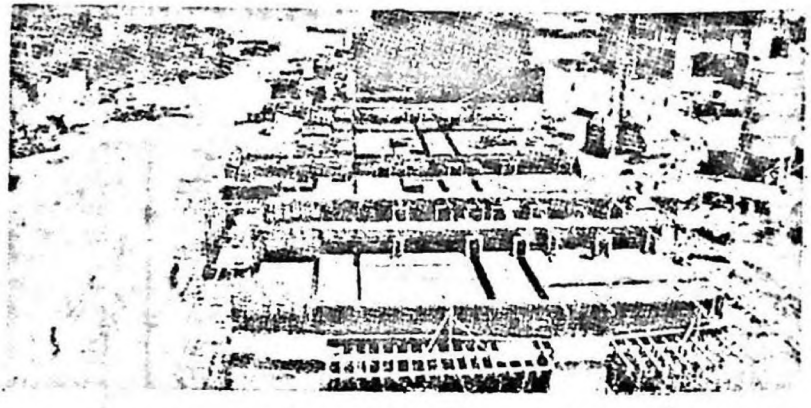

□ نشاط النسبة العالية من مواطني بلدان الاستقبال نشاط تجاري يعتمد على التجارة الخارجية □

---

(١) د. إبراهيم سعد الدين ود. محمود عبد الفضيل (انتقال العمالة العربية) مصدر سابق ص ١٤٨ .

جدول رقم (١٣ - ٣)

التجارة الخارجية ونسبتها المئوية من الناتج المحلي الاجمالي لأقطار مجلس التعاون الخليجي العربي ١٩٧٦ .

القطر	الصادرات	الواردات	الناتج المحلي	الصادرات	الواردات	مجموعة التجارة الخارجية
	مليون دولار أمريكي			نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي		
الامارات العربية المتحدة	٨٥٤٣	٣٣٢٧	١١٠٦٠	٧٧,٢	٣٠,١	١٠٧,٣
البحرين	١٣٨٦	١٦٦٨	١٣٦٠	١٠١,٩	١٢٢,٦	٢٢٤,١
قطر	٢٢١٠	٧٧٥	٣٤٦٠	٦٣,٩	٢٢,٤	٨٦,٣
الكويت	٩٨٣٠	٣٣٢٤	١٢٠٨٠	١٨,٤	٢٧,٥	١٠٨,٩
السعودية	٣٦١٢٥	٨٦٩٤	٥٢٩٠	٦٨,٣	١٦,٤	٨٤,٧
عمان	١٥٧٨	١١٠٢	٢٣٩٠	٦٦,٠	٤٦,١	١١٢,١

المصدر : انتقيت هذه الأرقام والنسب من (الدكتور محمود الحمصي) .

- خطط التنمية العربية وإتجاهاتها التكاملية والتنافرية -

ص ٥٣ - مصدر سابق

وواضح أن نشاط النسبة العالية من مواطني بلدان الاستقبال هو نشاط تجاري ، يعتمد بالدرجة الأساس على التجارة الخارجية .

إن عادة التجارة لدى هؤلاء السكان والمزايا التي يتمتعون بها والناجمة خاصة عن ارتفاع المداخيل النفطية ، لاتساعد مطلقاً على اعطاء العمل الصناعي القيمة التي يستحقها . . . وهذا ما دفع بالسلطات المحلية إلى فتح الباب على مصراعيه في وجه المستثمرين الأجانب الذين تندرج مشاريعهم ضمن آفاق التصنيع التي حددتها خطط التنمية الوطنية . . وهذا الإتجاه سوف لايساعد إلاّ على مزيد من إعتماد بلدان الخليج العربي على التكنولوجيا والأيدي العاملة الأجنبية [1] .

ونظراً لسهولة إستيراد العمالة الأجنبية ورخص أجورها ، فلقد أقبلت العديد من المشروعات في بلدان الاستقبال على استخدام قوة العمل كبديل عن رأس المال ، نظراً لرخص الأجور كما ذكرنا ولأن تكلفتها أقل من استخدام وسائل وفنون إنتاج أكثر كثافة رأسمالية[1]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أدى هذا الأمر إلى تصنيف سفلي في المجتمع الخليجي الأمر الذي أدى إلى ظهور

---

(١) منظمة العمل العربية (آفاق هجرة عمال المغرب العربي إلى بلدان الخليج العربي) ـ جنيف ـ تموز ١٩٨٠ (مترجمة عن الفرنسية من قبل منظمة العمل العربية ـ بغداد ، تشرين أول١٩٨٠) ص ٥٩ .

(٢) محمد عبيد غباش ، من مناقشته لدراسة ابراهيم سعد الدين « آثار العمالة الأجنبية على التنمية وتنمية القوى البشرية المواطنة » ، ندوة الكويت ١٩٨٣ . مصدر سابق .

قيم وأخلاقيات متدنية للعمل والانتاج لدى مواطني البلدان الستة . متمثلاً في قيم الترفع عن الأعمال اليدوية والانتاجية والاكتفاء بالادارة والاشراف حيث لا يتطلب جهداً أو معرفة كافيتين في عملية الانتاج .

كما أن (الجزء الأكبر من الشباب الخليجي . . يفضل الاستخدام في القطاع الحكومي على أي من أشكال الاستخدام . . .) [1] .

وفي ظل الإنتشار الكثيف للعمالة الأجنبية نتج من واقع التوزيع المهني والقطاعي نشوء طبقة برجوازية وكيلية (كمبرادور) وكلاء للخدمات والسلع الغربية أساساً بعيدة بطبيعة نشاطها عن عمليات التنمية ومقاصدها في البناء الإقتصادي والحضاري .

فلقد بلغت نسبة المشتغلين بأعمال الخدمات في دولة الكويت حسب تعداد ١٩٨٠ حوالى ٣٦ بالمائة كويتيين و٢٠ بالمائة من غير الكويتيين بينما بلغت نسبة الكويتيين المشتغلين في مجالات الانتاج والنقل والعمال العاديين حوالى ١٣ بالمائة مقابل ٤٤ بالمائة من غير الكويتيين عام ١٩٨٠ ـ انظر الجدول رقم (١٤ ـ ٣) .

وفي دولة قطر ، بلغت نسبة العاملين المحليين في القطاعات الحكومية والعامة ، حوالى ٣٠ بالمائة من مجموع الوافدين وفي القطاع

---

(١) إبراهيم سعد الدين (آثار العمالة الأجنبية على التنمية وتنمية القوى البشرية المواطنة) ندوة الكويت ١٩٨٣ .

التوزيع النسبي لقوة العمل الكويتية وغير الكويتية حسب اقسام المهن (٪)

جدول رقم (١٤ - ٣)

السنة / أقسام المهن	١٩٧٥			١٩٨٥		
	كويتي	غير كويتي	المجموع	كويتي	غير كويتي	المجموع
المشتغلون بالمهن الصحية والفنية	١٠,٦	١٥,١	١٣,٧	١٦,٠	١٦,٥	١٦,٤
المديرون والاداريون ومديرو الأعمال	١,١	٠,٩	٠,٩	١,٩	١,٠	١,٢
المشتغلون بالاعمال الكتابية	٩,٤	٩,٥	١٢,٥	٢٣,٦	٩,٣	١٢,٤
المشتغلون باعمال البيع	٦,٧	٨,٤	٧,٩	٥,٣	٦,٩	٦,٥
المشتغلون بالزراعة والصيد	٤,٢	١,٨	٢,٥	٣,٦	١,٦	٢,٠
عمال الانتاج والنقل	١٦,٧	٤٢,٤	٢٤,٧	١٣,٤	٤٤,٦	٣٧,٩
غير مبين	٥,٣	٠,٦	٢,٠	-	-	-
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الخاص (تجارة ، صناعة ، خدمات ،) حوالى ٩ بالمائة عام ١٩٨١ ـ انظر الجدول رقم (١٥ ـ ٣) ـ الذي يلاحظ فيه تفوق نصيب العمالة الأجنبية في قوة العمل على حساب نصيب المواطنين في جميع القطاعات دون استثناء . وهذا يعني دون شك أن الأجانب يشكلون ثقلاً كبيراً في تهيئة مستلزمات اتخاذ القرار إن لم نقل اتخاذه .

جدول رقم (١٥ ـ ٣)

تقدير توزيع قوة العمل حسب الجنسية والنشاط الاقتصادي في قطر للسنة ١٩٨١ (٪)

الجنسية / القطاع الاقتصادي	قطري	عرب آخرون	أجنبي	المجموع
الحكومة والقطاع العام	٣٠,٢	٢٣,٧	٤٦,١	١٠٠,٠
الخدمات الشخصية والعائلية	٠٢,٨	١١,١	٨٦,٥	١٠٠,٠
التشييد والبناء	٢,٣	٢٦,٤	٧١,٨	١٠٠,٠
القطاع الخاص (تجارة ، صناعة ، خدمات)	٩,٧	١٧,٣	٧٣,٠	١٠٠,٠
المجموع	١٥,٢	١٩,٨	٦٤,٩	١٠٠,٠

المصدر : اقتسبت من ملحق رقم (١) : الاحصائيات ، ندوة الكويت ١٩٨٣ .

إن الآثار الاقتصادية المترتبة من تواجد العمالة الأجنبية على التنمية والاقتصاد ، وحسب الوصف المقدم أعلاه لا تنحصر فقط بحدود جغرافية البلدان الستة ، بل تستطيل لتؤثر على جهود التكامل الاقتصادي ـ الاجتماعي العربي بوصفها اتجاهاً تنافرياً في العلاقات الاقتصادية في الوطن العربي وبالتالي تعوق التنمية العربية والخطط الموضوعة بشأنها .

المبحث الثاني

الآثار الاجتماعية والثقافية

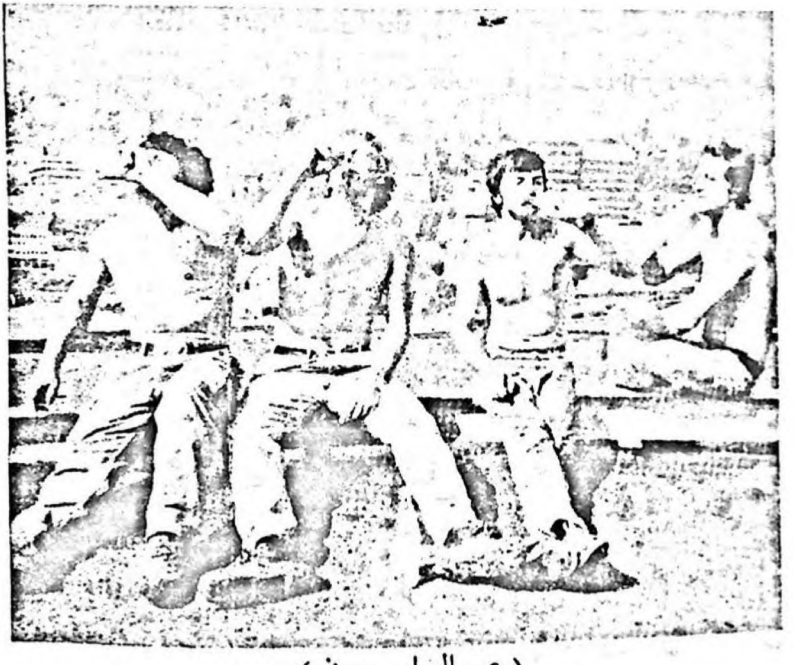

(عمال اسيويون)

تنبثق الآثار السلبية لتواجد العمالة الأجنبية في بلدان

الاستقبال من منسلمتين أساسيتين : الأولى : الاختلافات الأثنية والجنسية والثقافية بين الأجانب والمواطنين وبين الأجانب أنفسهم . والثانية : إن المشاكل التي يعد مصدرها العمالة الأجنبية على الصعيد الإجتماعي ، ناتج من واقعها وتركيبها النوعي والجنسي ومن طبيعة علاقاتها وثقافتها وتراثها .

من الآثار الناجمة عن تواجد العمالة الأجنبية في بلدان الخليج العربي على الصعيد الإجتماعي ، ظاهرة الاختلال السكاني . . . وتعبر هذه الظاهرة عن نفسها بالفرق الكبير بين معدل نمو المواطنين والوافدين . ففي دولة الإمارات العربية المتحدة (زاد المواطنون بنسبة ثمانية بالمائة سنوياً) وهذا معدل مرتفع في حد ذاته، لابد من أن يعود أكثر من نصفه ـ إذا صح تجنيس غير المواطنين ، بينما كان عدد (الوافدين) ينمو سنوياً بمعدل كبير يقارب العشرين بالمائة . ولهذا فإنه عبر السنوات الإثنتي عشرة (١٩٦٨ ـ ١٩٨٠) زاد عدد المواطنين مرتين ونصف بينما زاد (الوافدون) لأكثر من عشرة أمثال [١] . والشكل الثاني لظاهرة الاختلال السكاني يتمثل في : ارتفاع معدل الذكورة (الاختلاف في التركيب النوعي للسكان) . . . حيث كان في مجتمع الإمارات العربية المتحدة أكثر من مائتي ذكر مقابل مائة أنثى . عام ١٩٧٥ . . وازدادت هذه النسبة إلى قرابة الأربعمائة من الذكور لكل مائة أنثى

---

(١): الدكتور نادر فرجاني (الهجرة إلى النفط) ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ مصدر سابق ص ١٤٣ .

في مجتمع الوافدين، في فئة العمر (٢٥ ـ ٣٤) لجميع السكان، وتشير النتائج الأولية لتعداد ١٩٨٠ إلى اثبات هذه النسبة . أما في دولة الكويت فالأمر لايختلف كثيراً ـ أنظر الجدول رقم (١٦ ـ ٣)

جدول رقم (١٦ ـ ٣)

نسبة النوع في الكويت والامارات العربية المتحدة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠) (٪)

السنة / القطر	١٩٧٥			١٩٨٠		
	مواطنون	وافدون	المجموع	مواطنون	وافدون	المجموع
الامارات العربية	١٠٩	٣٧٥	٢٢٥,٠	١٠٨,٠	٣١١,٠	٢٢٢,٠
الكويت	١٠٠	١٤٢	١٢٠,٦	٩٨,٢	١٦٨,٢	١٣٢,٩

والواقع أن ارتفاع معدل الذكورة المتزايد يرجع أساساً إلى زيادة تدفق هجرة العمالة الأجنبية إلى المنطقة بينما لم تكن ظاهرة الاختلال بهذه الصورة في فترة السبعينات التي شهدت تواجداً كبيراً نسبياً للعمالة العربية الوافدة لسهولة اصطحاب العائل لعائلته . ونتيجة لارتفاع معدل الذكورة ولكون بلدان المنشأ التي يهاجر منها الأجنبي إلى المنطقة هي بلدان مختلفة ، تعرض هؤلاء لأمراض نفسية وعصبية إضافة إلى المشاعر السلبية فالكراهية والشعور بالاضطهاد نتيجة لكل هذا سجلت البيانات الرسمية الخاصة بالجرائم والجنايات نسبة عالية بين فئة العمالة الأجنبية . والحق أن هجرة هؤلاء تشكل مجلبة لزيادة في عدد الجرائم والجنح . وهذا الرأي منتشر بين مواطني بلدان الاستقبال ويؤكده علماء الاجتماع ويتميز الآسيويون بميل أكبر

نحـو عـادات وسلوك معـروفـة قيـاسـاً بـأقـرانهم من الأجـانب الآخرين . فحوالى ٢٥ بالمائة من الجرائم والمخالفات اقترفت من قبل الآسيويين لوحدهم فقط في دولة الإمارات العربية المتحدة . وخلال السنوات العشر (١٩٧٠ ـ ١٩٨٠) كانت نسبة الجنايات في دولة الكويت حوالى ١١ بالمائة [١]

إن محدودية القاعدة السكانية للأقطار الستة مقابل الإنتشار الواسع للعمالة الأجنبية ولد شعوراً بعدم الأمان لدى المواطنين الذين يتحولون أو يكادون إلى أقلية في بلدانهم . مما نتج من هذا ، تعميق وتكريس النزعات القبلية والبدوية لتأكيد الذات الوطنية ، وهذا بدوره أضاع فرصاً كثيرة في مجال التنمية الإجتماعية والثقافية . ومن مظاهر هذه النزعة تحقير عمل المرأة . ويذكر أن التزام المواطنين بالزي الخليجي العربي اعلاناً للتمسك بالهوية الوطنية وسط الفسيفساء الإجتماعية المتنوعة الأجناس ومن الجانب الآخر حصل تدهور في اخلاقيات العمل بما يعبر عن تلك النزعات ، حيث يميل العربي الخليجي نحو مهن مختارة دون أخرى تحقق له المكانة المرموقة وعزوفه الذي يكاد أن يكون عزوفاً تاماً عن الأعمال الحرفية أو اليدوية خاصة تلك التي تتطلب معاملات يومية واسعة النطاق مع الأفراد .

كما أن المواطن يرى الأجنبي مصدراً يهدد مصالحه في مواقف

---

(١) الأرقام مستقاة من د. إبراهيم سعد الدين ود. محمود عبد الفضيل (انتقال العمالة العربية) مصدر سابق ص ١٥٤ الجداول (٣ ـ ٦) ، (٣ ـ ٨) .

معينة مما يولد تناقضاً يعبر عن نفسه بعدم مناصرة الأجانب للمحليين حينما يحتج المحلي على وضع مهني ، اجتماعي ، إقتصادي ، مما يؤدي بدوره إلى نشوء صراعات وتناقضات بين المحليين أنفسهم [1] .

وفي الجانب الثقافي فثمة العديد من الآثار السلبية المترتبة على تواجد العمالة الأجنبية في بلدان الاستقبال .

فلقد تعرضت اللغة العربية إلى ضربات قوية ، نتيجة لتنوع مناشىء المهاجرين واضرار المواطنين للتعامل معهم في السوق والشارع والبيت والدوائر . . وتظهر ركاكة اللغة العربية وضعفها في الاعلانات المنتشرة في أغلب أركان البلاد والتي يقرؤ ها الأطفال يومياً وترسخ خطأ في ذاكرتهم وأغلب لافتات المحلات التجارية يقوم بكتابتها آسيويون لايعرفون العربية (أي لايتقنونها) ولكنهم يرسمون الكلمات رسماً دون فهم في تكوين الجملة .

والأمر لم يتوقف عند هذا الحد ، بل إن الصحف هي الأخرى لاتخلو من نماذج الكتابات الركيكة . . وأكثر من ذلك تتطوع صحيفة عربية [2] للتعرض السلبي للغة العربية . . بإعلانها عن (اختراع لغة العصر والسوق المركزي ـ اللغة العربونية ـ لغة الأقلية العربية (كذا !) ولغة الأغلبية (اللغة الأوربية) . . .

---

(١) راجع ملف المعلومات المقدمة لندوة الكويت ١٩٨٣ ، مصدر سابق .
(٢) المصدر السابق .

□ تنقل المربية تراثها وثقافتها إلى الطفل ، كما تؤثر في تكوين شخصيته □

إن الآثار السلبية الأكثر خطورة على مجتمعات الخليج ، وبشكل خاص على النشء الجديد . . يكمن مصدرها في إنتشار ظاهرة المربيات الأجنبيات في بلدان الاستقبال وأكثرهن مهاجرات من الدول الآسيوية .

تشير المعلومات والبيانات المتوافرة أن عدد المربيات الأجنبيات في كل من :

١) الكويت (عام ١٩٧٥) ١٢٠٦٤ عاملة في الخدمة الشخصية .

٢) البحرين (عام ١٩٨٢) ١٣٠٠٠ مربية [١] .

وتؤكد التوقعات زيادة هذه الأعداد مما يعزز الاعتقاد بتوسيع قاعدة الآثار السلبية المترتبة على هذه الظاهرة .

---

(١) المصدر السابق .

حيث أن مواضع تأثير المربية الأجنبية في مجال التنشئة الإجتماعية تتحدد في مجالين : الأول نقل التراث الثقافي الأجنبي ، والنقل لايعني المثاقفة لعدم مقدرة الطفل أو الناشىء على التمييز بين تراث وآخر ـ بين ثقافة وأخرى . والثاني التأثير على تكوين ونشأة الشخصية ، إذ من الطبيعي أن يتأثر الطفل بمربيته وإلى حد كبير . ففي الحد الأدنى يملك الطفل حينما يبلغ القدرة على الكلام لغتين : لغة مربيته الأجنبية ولغة ذويه العربية . ولأن أغلب المربيات هن من

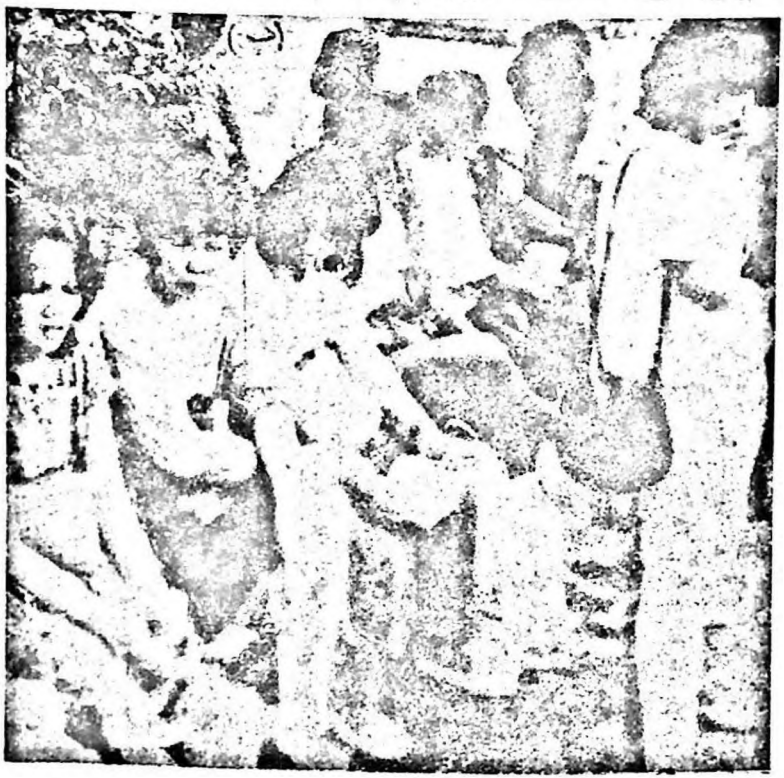

□ نتيجة لانتشار العمالة العمالة نشأت ظاهرة الزواج من أجنبيات □

مناشىء متخلفة فإنهن يعمدن إلى تنشئة الطفل على الأساطير والغيبيات ذات الصلة بتراث بلدانهم مما يؤثر على التكوين القومي للطفل العربي في الخليج تأثيراً سلبياً . ويتخذ الطفل بقيم مربيته في حال غياب الوالدين عنه .

ونتيجة لانتشار العمالة الأجنبية ظهرت ظاهرة الزواج من الأجنبيات وبصفة خاصة الآسيويات . وغالباً ما تبرر هذه الظاهرة بارتفاع مهور الزواج من المواطنات وانخفاضها عند المهاجرات (الأجنبيات) ولايخفى الأثر السلبي لهذه الظاهرة على التكوين الإجتماعي والقومي لتجعله بناء موزع الاتجاهات في نموه وتطوره .

المبحث الثالث

الآثار السياسية والأمنية

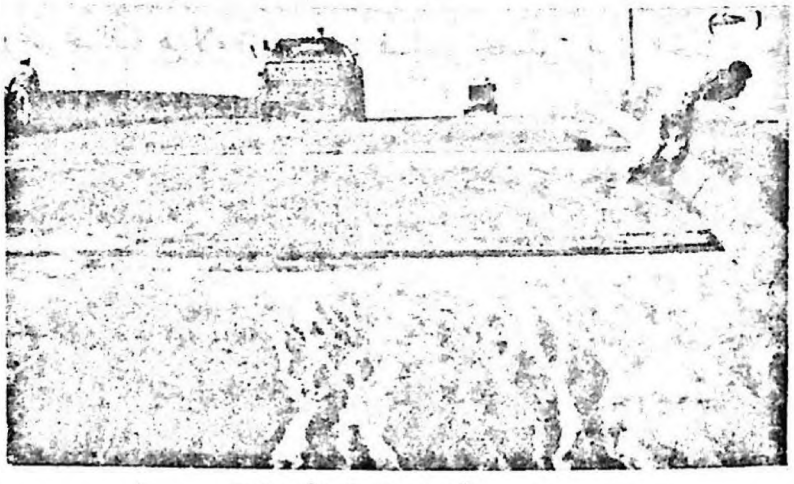

□ من أضرار العمالة الأجنبية □

إن الآثار السياسية والأمنية المترتبة على تواجد العمالة الأجنبية في جانب كبير منها، هي تحصيل حاصل لجملة الآثار في الجوانب الإقتصادية والاجتماعية . وبالرغم من ذلك فنحن نذهب إلى الرأي القائل بعدم الاكتفاء بعامل البحث عن العمل كمبرر وحيد لتواجد

وانتشار العمالة الأجنبية في بلدان الاستقبال . وبصياغة مباشرة ان ثمة أسباب سياسية خارجية قد تتصل بالأوضاع السياسية الداخلية لبلدان المنشأ [1] . ذلك أن بعض حكومات دول المنشأ المصدرة للعمالة ، لاتتردد في توجيه سياستها الخارجية لمعالجة أوضاع مواطنيها العاملين في بلدان الاستقبال بالشكل الذي يحقق لها مصالح أمنية واقتصادية لأنظمتها . وبذلك فهي تربط بين أوضاع جاليتها في المنطقة وأوضاعها الأمنية . . . وبهذا الخصوص يذكر أن هنالك نسبة حوالى ١٠ بالمائة من قوة العمل الآسيوية موجودة في المنطقة بصورة غير شرعية وجنسيات هؤلاء إيرانية وباكستانية وهندية ورغم مخالفة هؤلاء للقوانين فإنهم يحصلون على الحماية من حكوماتهم واحتجاجها إذا ماتعرضوا لعقوبات من قبل حكومات بلدان الاستقبال . . كما حصل في شباط ١٩٨٠ آنذاك احتجت الحكومة الهندية على قانون عمل صدر في الامارات العربية المتحدة كان سيؤدي إلى ابعاد أعداد كبيرة من الهنود الموجودين في الامارات بصفة غير شرعية ، وأثيرت المسألة في البرلمان الهندي كما زارت رئيسة وزراء الهند آنذاك دولة الامارات العربية ونجحت بإيقاف الاجراءات[2] وبمثل ذلك قام وزير القوى العاملة الباكستاني بزيارة إلى بلدان الخليج العربي عام ١٩٨١ يطلب توفير ظروف أفضل للعمالة الباكستانية .

---

(١) راجع المبحث الرابع من الفصل الثاني .

(٢) ملف المعلومات المقدم لندوة الكويت ١٩٨٣ .

□ الهجرة الآسيوية نوع من الاستيطان السلمي الهادىء□

ومن النتائج التي توصل إليها أحد الأبحاث بصدد الآثار السياسية المترتبة على تواجد العمالة الأجنبية في بلدان الاستقبال الستة وبصفة خاصة الآسيوية منها هي [1] :

* يمكن أن تشكل العمالة الآسيوية أغلبية العمالة في منطقة الخليج العربي حتى نهاية القرن العشرين ..

* إن هذه الهجرة هي نوع من الإستيطان السلمي الهادىء .

* هنالك علاقة جدلية بين سوء الأحوال الإقتصادية في بلدان المنشأ المصدرة للعمالة وبين الرخاء الذي تتمتع به منطقة الخليج العربي مما يؤدي إلى زيادة الهجرة عددياً واستقرار بعضها .

---

(١) عبد المالك خلف التميمي (الآثار السياسية للهجرة) ندوة الكويت ١٩٨٣ .

* إن طبيعة بعض العمالة الآسيوية في المنطقة توضح أنها شبه عسكرية مما يؤكد أن هناك مخططاً سياسياً وراء هذا النوع من الهجرة وهناك إمكانية لاستخدامها من قبل قوى خارجية في المستقبل .

إن احتمال وقوع مخاطر عسكرية مستقبلاً في المنطقة يكون مرجحاً بضوء الحقيقتين التاليتين :

الأولى : تتعلق بمحاولات قوى دولية للإستحواذ على أكبر مايمكن من ثروات المنطقة وحفاظها على مصالحها الإستراتيتجية بما في ذلك الناحية العسكرية . . وبهذا الصدد نذكر على سبيل المثال المشروع الأميركي المسمى بـ « نظام G 3 » وهو عبارة عن سلسلة من القواعد العسكرية الثابتة والعائمة فوق بر وبحر الخليج والجزيرة العربية وذلك للحفاظ على مصالح الولايات المتحدة الأميركية .

والمشروع يكلف ما مجموعه (٨٦ مليار دولار) ويستغرق بناؤه خمس سنوات وقد بدىء بتنفيذه سنة ١٩٨٠ في ظل ظروف الحرب العراقية ـ الإيرانية وصفقة الأواكس جزء منه . إن نظام « G3 » هو تكبيل المنطقة بتبعية متعددة الجوانب ، منها التبعية الغذائية التي عملت العمالة الأجنبية بتواجدها وانتشارها على تشجيع خط استهلاكي للنشاطات الإقتصادية .

الثانية : تتعلق بالتطورات والتفاعلات التي جرت في المنطقة في ظل الحرب العراقية ـ الإيرانية ، ولقد لعب بعض أفراد العمالة الأجنبية ، والمرتبطين بإيران منهم بصفة خاصة ، على إثارة

المشكلات الأمنية وتهديد أنظمة الحكم بمحاولات الاغتيال الفاشلة كما حدث في القطر الكويتي الشقيق .

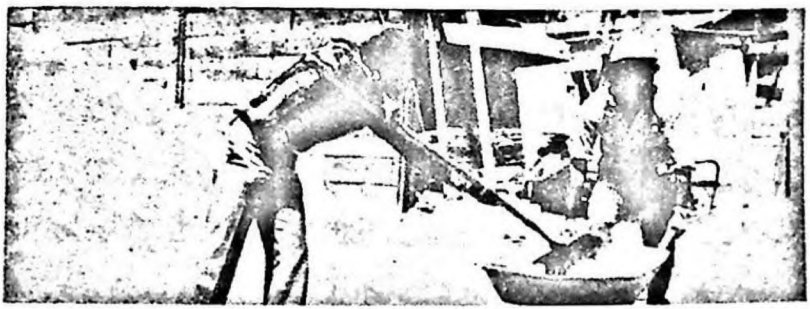

□ العمالة الأجنبية عامل تهديد تمارسه الدول الأجنبية ضد بلدان الخليج □

والاستنتاج الأخير الذي نخرج به من هاتين الحقيقتين هو، أن العمالة الأجنبية ستبقى عامل تهديد تمارسه الدولة الأجنبية (بلد المنشأ) في حالة وقوع خلاف بينها وبين أي من بلدان الخليج العربي منفردة أو مجتمعة حيث أن البلد الذي تصل فيه نسبة مواطنيه قياساً لإجمالي السكان نسبة حوالى الربع أو الثلث ، هو بلد مهدد ويحمل عوامل تفجيره من الداخل . . ولعل الزمن مازال يحتفظ بصورة ما حدث في سنغافورة عندما نزح إليها الصينيون، مطالبين بإستفتاء جرى في الستينات فانقطعت من ماليزيا الأم واستقلت وأصبح الماليزيون فيها أقلية مضطهدة على أن دافع الصينيين لم يكن دافعاً صناعياً أو إقتصادياً ، إنما كان بدافع ومساعدة دول لها مصالح في تلك المنطقة (١) .

(١) وردت هذه المعلومات عن (سنغافورة) في تعقيب لـ(جاسم الخطامي) على بحث عبد المالك خلف التميمي ـ المصدر السابق .

ونريد من ذكر هذا الحادث ـ برغم الاختلافات الجوهرية بين المنطقتين أن العمالة الأجنبية في منطقة الخليج العربي ستبقى خاضعة بشكل أو بآخر لتقديرات السياسة الدولية للدول والقوى الكبرى وتلك التي لها مصالح حيوية في المنطقة .

وإن تاريخ المنطقة يبين أن النفوذ التجاري الهندي في الجزء الغربي منه ـ على سبيل المثال ـ قد ازداد رغم خضوع المنطقة للاقتصاد البريطاني . . . (ولقد شجعت سلطنة عمان أولئك التجار على عمليات تسويق وتحويل محاصيل عمان الزراعية وغيرها من النشاطات التجارية ، إذ أن عدد التجار الهنود الذين نزحوا إلى مسقط ومطرح عام ١٩٤٠ نحو ألفي هندي)[١] . وذلك يؤكد وجود العمالة الأجنبية بكثافتها ليس بعد تصحيح أسعار النفط عام ١٩٧٣ بل قبل ذلك أيضاً .

إذ إن الهجرة الأجنبية إلى بلدان الخليج العربي مرت بمرحلتين :

الأولى : مرحلة ماقبل النفط . **والثانية** : المرحلة النفطية ، لأن أهمية المنطقة لم تظهر بظهور النفط بل كانت قائمة منذ القدم . . في المرحلة الأولى من الهجرة كان البريطانيون يشجعون الهجرة لعزل المنطقة عن التيارات القومية التي تهدد وجودها الاستعماري . أما في

---

(١) ونـدل فيليبس ، تـاريـخ عمـان ـ تـرجمـة محمـد أمين عبـد الله ، مسقط ١٩٨١ ـ ص ٣١ ـ ٣٦ .

الحقبة النفطية التي استجدت خلالها أوضاع إقتصادية شجعت على الهجرة بشكل متزايد .

ومن الآثار السياسية الداخلية المترتبة على تواجد العمالة الأجنبية في بلدان الاستقبال ، مصدرها الخلل السكاني التي أحدثها وجود وكثافة تلك العمالة المتزايدة . . الأمر الذي عطل إمكانية تمتين العلاقة بين الحكومات والسكان في بعض البلدان الستة ، من خلال إصلاح الدساتير، وسن الدساتير الدائمة . . وهكذا نلاحظ أن الخلل السكاني معوقاً من معوقات إصلاح الدساتير وتوزيع السلطات . . وقد اتجهت بعض البلدان في المنطقة إلى انتهاج الأسلوب الديمقراطي (البرلمانات) تمييزاً للمواطن عن الأجنبي أو الوافد للبلاد .

كما أن نمط النشاطات الإقتصادية المترتب على تواجد العمالة الأجنبية والذي يدور حول الربحية التجارية أبعدت المواطنين بقدر ما عن المعادلة السياسية والإنغماس في حياة تجارية استهلاكية ذات ميزة ربحية . الأمر الذي أدى بدوره إلى تغيب الوظيفة الإجتماعية للمال ومن مظاهر ذلك صعود نجم التجار وأصحاب المال في الشأن السياسي [1] .

أخيراً لقد أثرت العمالة الأجنبية سلبياً على الوشيجة الساسية بين مواطني بلدان الاستقبال والوافدين العرب . . وأصبحت

---

(١) انظر عبد الله النفيسي ـ تعقيب على بحث عبد المالك خلف التميمي . مصدر سابق .

العلاقة بين الفئتين علاقة تتحكم بها آلية السوق : العرض والطلب . ومجردة أو شبه مجردة من الانتماء القومي والسياسي مما أدى إلى خلق اقليميات متعددة تعيش على الأرض دون أن تستثمر الأواصر القومية .

الاستنتاجات والتوصيات

١ ـ يظهر بأن خاصية قلة السكان في بلدان الاستقبال الستة هي الخاصية الجوهرية لسكان البلدان المذكورة . وان الموارد المالية والنفطية الضخمة ورغبة هذه البلدان في تطوير بنيانها الإقتصادي والاجتماعي ولد الحاجة المتزايدة إلى العمالة .

٢ ـ لقد مالت كفة التفضيل لصالح العمالة الأجنبية نظراً لرخص أجورها وتمتعها بصفات الطاعة وإمكانية استخدامهم في الخدمات الشخصية .

٣ ـ إن زيادة الانفاق الحكومي والحرية الواسعة التي يتمتع بها القطاع الخاص والسياسات المرتبطة بالهجرة وجملة الأسباب المحفزة والطاردة قد شجعت أعداداً كبيرة من العمالة الأجنبية للهجرة إلى البلدان الستة .

٤ ـ إن لتواجد العمالة الأجنبية آثاراً بليغة في الجوانب الإقتصادية ومشاريع التنمية . . ظهر أنها آثار سلبة عدا دورها في تلبية احتياجات سوق العمل من الأيدي العاملة إلى حد ما .

٥ ـ أثر تواجد العمالة الأجنبية على اخلاقيات العمل وبروز ظواهر سلبية في هذا المجال كالترفع عن الأعمال اليدوية، والميل الشديد للأعمال التجارية كما حصل خلل سكاني (تزايد معدل الذكورة) .

٦ ـ إن الآثار السياسية لتواجد العمالة الأجنبية قد تصل إلى مستوى الخطر العسكري بفعل انخفاض نسبة المواطنين من مجموع السكان .

٧ ـ إن الآثار الإجتماعية والثقافية تؤدي دوراً هداماً للبناء الإجتماعي والقيمي والقومي على مدى أجيال قادمة إضافة لتأثيرها السلبي على الجيل الحالي .

ويوصي الباحث بما يلي :

(١) اتباع سياسة احلال العمالة العربية محل العمالة الأجنبية بشكل تدريجي تفي إطار التكامل الإقتصادي والإجتماعي العربي مع الأخذ بنظر الأعتبار متطلبات التنمية في البلدان الستة .

(٢) أن تقوم المؤسسات العربية المتخصصة (منظمة العمل العربية ومكتب العمل العربي والأمانة الإقتصادية في الجامعة العربية وغيرها) على اقرار آلية للسوق العربي من حيث الجوانب الكمية والنوعية .

(٣) إقرار سياسة قومية في عمليات التنمية القومية ووضعها موضع التطبيق .

(٤) تطبيق القرارات والقوانين المحلية والعربية بشأن استقدام العمالة الأجنبية والمصادقة على إتفاقيات تنقل الأيدي العاملة العربية إلى البلدان الستة وإتفاقيات تسيير إنتقالها بين البلدان العربية .

(٥) إتخاذ موقف وتكوين رأي عربي موحد إزاء مشروع حقوق العمال الوافدين لسنة ١٩٧٥ الذي تزمع منظمة الأمم المتحدة إقراره ، وأعدته منظمة العمل الدولية .

مصادر البحث

* الكتب والبحوث المنشورة :

- الدكتور نادر فرجاني « الهجرة إلى النفط » - أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ، الطبعة الثالثة آب ١٩٨٤ .

- الدكتور ابراهيم سعد الدين والدكتور محمود عبد الفضيل (انتقال العمالة العربية - المشاكل - الآثار - السياسات) - مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت الطبعة الأولى ، حزيران ١٩٨٣ .

- الدكتور محمد الحمصي « خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية » . دراسة للاتجاهات الانمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي ، ١٩٦٠ - ١٩٨٠ - مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت الطبعة الأولى نيسان ١٩٨٢ .

- الدكتور أمين رشيد كنونه « الاقتصاد الدولي » - الجامعة المستنصرية - بغداد ، الطبعة الأولى ١٩٨٠ .

- علي حميد سعيد الراوي « الموارد المالية النفطية العربية وامكانيات الاستثمار في الوطن العربي » - وزارة الثقافة والاعلام في الجمهورية العراقية - دار الرشيد ، بغداد الطبعة الأولى ١٩٨٠ .

- منظمة العمل الدولية « آفاق هجرة عمال المغرب العربي إلى بلدان الخليج العربي » جنيف تموز ١٩٨٠ ، النسخة المترجمة عن الفرنسية من قبل منظمة العمل العربية ، بغداد - تشرين أول ، ١٩٨٠ .

- وندل فيليبس (تاريخ عمان) ترجمة محمد أمين عبد الله مسقط ١٩٨١ .

- غي كير - « التخطيط الاقتصادي » ، الطبعة الأولى ١٩٧٨ ، ترجمة الدكتور جواد محمد الحكيم - بغداد ، الجامعة المستنصرية .

* ندوات وبحوث :

- من البحوث المقدمة لندوة (العمالة الأجنبية في الخليج العربي وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) التي عقدها مركز البحوث والدراسات العربية بالتعاون مع معهد التخطيط العربي بالكويت - الكويت ١٩٨٣ .

- الدكتور نادر فرجاني « حجم وتركيب قوة العمل والسكان » .

- عبد المالك خلف التميمي « الآثار السياسية للهجرة الأجنبية » .

- روبرت مايرو « العمالة الوافدة وأنماط التنمية الاقتصادية في البلدان النفطية » .

- باقر النجار « ظروف عمل ومعيشة العمال الأجانب » .

- عبد الرزاق فارس الفارس « دور القطاع الخاص في انتشار العمالة الأجنبية في دولة الامارات » .

- د. ابراهيم سعد الدين « آثار العمالة الأجنبية على التنمية وتنمية القوى البشرية المواطنة » .

- جهينة سلطان سيف الدين « دور المربية الأجنبية في التنشئة الاجتماعية » .

* اصدارات وقرارات مؤسسات جامعة الدول العربية :

- (تيسير انتقال القوى العاملة العربية داخل الوطن العربي) ورقة عمل مشتركة من قبل (الامانة العامة لجامعة الدول العربية - الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ومنظمة العمل العربية) .

- مكتب العمل العربي مايو ١٩٨٣ .

- استراتيجية تنمية القوى البشرية في الوطن العربي .

- اعلان المبادىء .

* المجلات والصحف :

- مجلة نفط العرب ، العدد الرابع ، السنة العاشرة كانون الثاني ١٩٧٥ .

- مجلة المستقبل العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت العدد ٤٦ كانون الثاني ١٩٨٢ .

- صحيفة الاتحاد الظبيانية - دولة الامارات العربية المتحدة ، العدد الصادر في ١٩٨٢/٦/٤ .

التعريف الفكري بالباحث الخليجي

خالدين محمد القاسمي

- باحث متخصص في شؤون الخليج والجزيرة العربية .
- من مواليد الشارقة (١٩٦٠) دولة الامارات العربية المتحدة .
- يعمل في وزارة التربية والتعليم (الشارقة) دولة الامارات العربية المتحدة .
- له اهتمام في شؤون الخليج والجزيرة العربية : سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتراثا وحضارة .

له حول ذلك العديد من المؤلفات من اهمها : -

١ - الخليج العربي في السياسة الدولية ، قضايا ومشكلات منشورات شركة كاظمة للترجمة والنشر والتوزيع ، الكويت ١٩٨٦ .

٢ - « البترول والغاز » اثرهما في التنمية في دولة الامارات منشورات مركز الانماء القومي ، بيروت ، ١٩٨٦ .

٣ - الوحدة اليمنية حاضرا ومستقبلا ، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ، ١٩٨٥.

٤ - الحسابات القومية لدولة الامارات العربية المتحدة (تحت الطبع) .

٥ ـ أثـر البتـرول في التنميـة الاقتصـاديـة في دبي (تحت الطبع) .

٦ ـ ادارة البيئة في دولة قطر (تحت الطبع) .

٧ ـ وثائق الوحدة اليمنية (تحت الطبع) .

٨ ـ الوحدة اليمنية بين تحـديات المـاضي ومعوقـات الحاضـر وآمال المستقبل (تحت الطبع) .

٩ ـ الوحدة اليمنية من المنظور القبلي (تحت الطبع) .

١٠ ـ قضايا التنميـة والتكامـل الاقتصادي بـين دول الخليج والجزيرة العربية (تحت الطبع) .

١١ ـ دراسات في تاريـخ الامارات والخليـج العربي المعـاصر (تحت الطبع) .

ـ كتب قيد التأليف : ـ

١ ـ رحلة في ربوع اليمن .

٢ ـ الغناء المعاصر في اليمن الواقع والطموح .

٣ ـ اعلام الغناء اليمني .

٤ ـ الغنـاء في الخليـج والجـزيـرة العـربيـة الـواقـع الـراهن والمستقبل .

٥ ـ مسيـرة اتحاد دولـة الامارات العـربيـة المتحـدة حـاضـرا ومستقبلا .

- للباحث العديد من المقالات نشرت في معظم المجلات العربية منها :

- مجلة المستقبل العربي ، بيروت .
- تاريخ العرب والعالم ، بيروت .
- المنابر ، بيروت .
- الموقف ، بيروت .
- دراسات عربية ، بيروت .
- الباحث ، بيروت .
- دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت .
- العلوم الاجتماعية ، الكويت .
- الخليج العربي ، البصرة - العراق .
- المأثورات الشعبية ، الدوحة - قطر .
- اخبار البترول والصناعة ، ابو ظبي - الامارات .
- المنتدي - دبي - الامارات .
- درع الوطن ، ابو ظبي - الامارات .
- الوحدة ، المجلس القومي للثقافة العربية ، المغرب .
- البترول والغاز العربي ، باريس - فرنسا .

- كما له العديد من الدراسات والبحوث نشرت في الصحافة الخليجية منها :

- صحيفة القبس ، الكويت .
- الرأي العام ، الكويت .
- الاتحاد ، ابو ظبي - الامارات العربية .

- الخليج ، الشارقة - الامارات العربية .
- البيان ، دبي - الامارات العربية .
- الوحدة ، أبو ظبي - الامارات العربية .
- الحرية ، صنعاء - الجمهورية العربية اليمنية .
- ٢٦ سبتمبر ، صنعاء - الجمهورية العربية اليمنية .
- الثورة ، صنعاء - الجمهورية العربية اليمنية .
- ١٤ أكتوبر ، عدن - جمهورية اليمن الديمقراطية .

والعديد من المجلات الاسبوعية اليمنية منها :

- اضواء اليمن - صنعاء .
- معين - صنعاء .
- الوطن - صنعاء .
- الفنون - عدن .

الفهرس

- المقدمة ٥

● الفصل الأول: توصيف الظاهرة ٩
- المبحث الأول: حجم وتركيب قوة العمل والسكان ١٩٧٥ - ١٩٨٥ ..... ١١
- المبحث الثاني: حول الواقع السكني والتعليمي والصحي والاجتماعي ٢١
- المبحث الثالث: التوزيع القطاعي والمهني للعمالة الأجنبية ٢٩

● الفصل الثاني : اسباب انتشار العمالة الأجنبية ٣٩
- المبحث الأول: أوضاع السكان ٤١
- المبحث الثاني: السياسات الاقتصادية والتنموية ٤٧
المبحث الثالث: مسؤولية القطاع الخاص ٥٠
- المبحث الرابع: بلدان المنشأ ٥٤

● الفصل الثالث: الآثار المترتبة على تواجد العمالة الأجنبية ٥٧
- المبحث الأول: الآثار الاقتصادية ٦٠
- المبحث الثاني: الآثار الاجتماعية والثقافية ٦٩
- المبحث الثالث : الآثار السياسية والأمنية ٧٧

● الاستنتاجات والتوصيات ٨٥
● مصادر البحث ٨٨
● التعريف الفكري بالمؤلف ٩٢

هذا الكتاب

يتناول هذا البحث واقع العمالة الأجنبية في الخليج العربي كظاهرة لها آثارها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ويلتزم بمفهوم (العمالة الأجنبية) الذي يعني : العمال الأجانب المهاجرين من مناشىء بلدان ـ غير عربية ـ وبالتالي يكون مصطلح (العمالة الوافدة) متضمناً للأولى مضافاً إليها العمالة العربية الوافدة .

إن العمالة الوافدة بصفة عامة ، والأجنبية منها بصفة خاصة ، تمثل ظاهرة حديثة العهد ، تزايدت كثافتها منذ تصحيح أسعار النفط في خريف عام ١٩٧٣ . بمكان أصبحت الظاهرة تنتظم كخاصية توغلت في واقع بلدان الخليج العربي أفرزت واقعاً جديداً ما كان له وجود وبالكيفية التي كشفت عنه دراسات وأبحاث عدة .

دار الحداثة
للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م.
لبنان ـ بيروت ص.ب ١٤/٥٦٣٦